

**إجتماع العقداء العشرة وانعكاساته على
الهيئات القيادية للثورة
11 أوت 16 ديسمبر 1959**

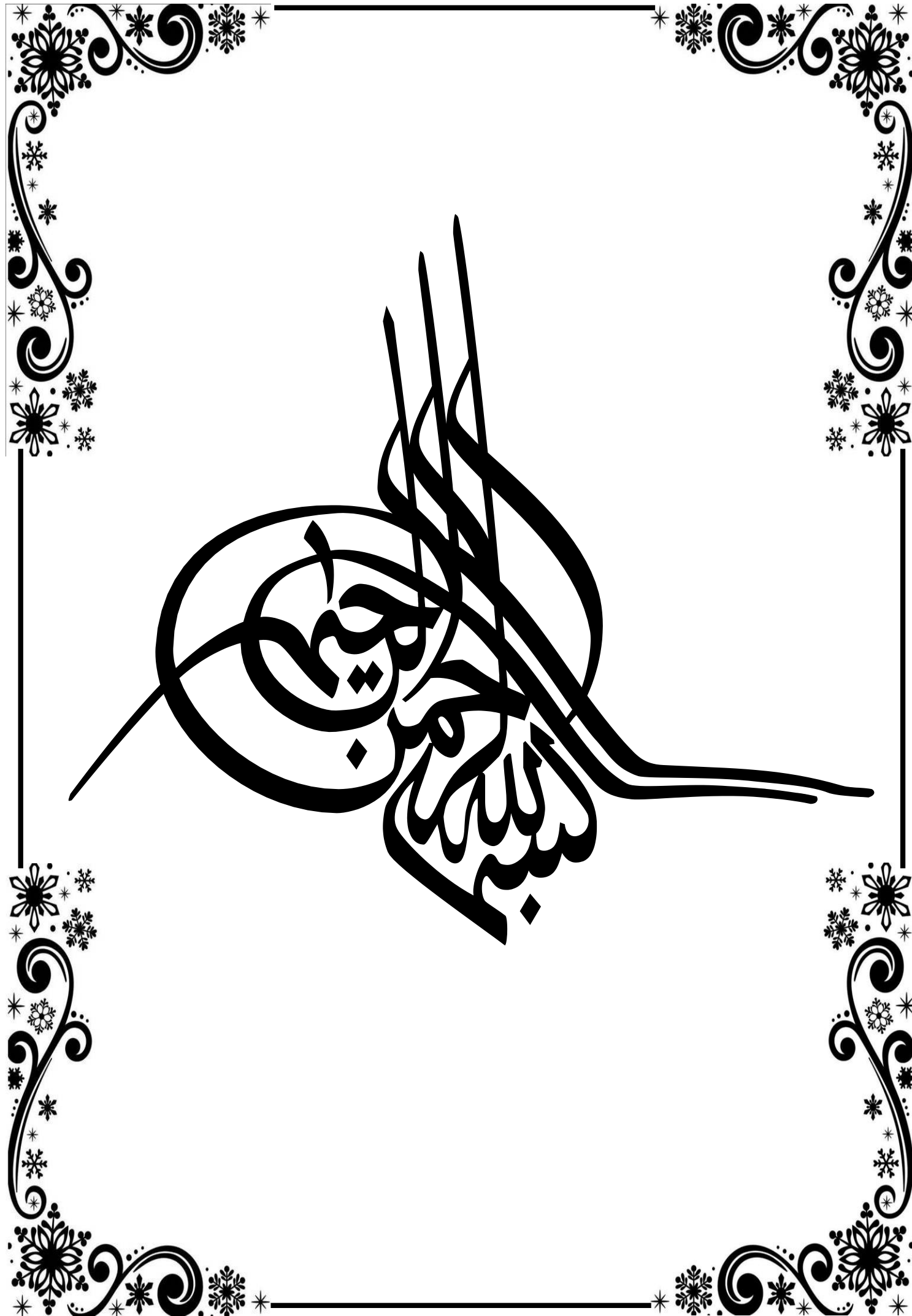
مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

من إعداد الطالبة:

دخوش سارة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د. عمر بوضربة	أستاذ محاضر - أ-	رئيسا
د. محمود بوكسية	أستاذ محاضر - ب-	مشرفا
أ. منى صالحى	أستاذة مساعدة - أ-	مناقشة

السنة الجامعية: 1436/1437هـ - 2015/2016م



قائمة المختصرات

- (ح، م، ج، ج) الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
- (ح، ع، 2) الحرب العالمية الثانية.
- (ل، ت، ت) لجنة التنسيق والتنفيذ.
- (م، و، ث، ج) المجلس الوطني للثورة الجزائرية.
- (هـ، أ، ع) هيئة الأركان العامة.
- (تر) ترجمة.
- (م) ميلادي.
- (تق) تقديم.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي منى علي وقدرني على إتمام بحثي هذا
وأخراجه إلى النور.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي الدكتور "محمود
بوكسيبة" الذي تفضل علي بالإشراف وما قدمه لي من نصائح
وإرشادات.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كافة أساتذة قسم التاريخ
بجامعة المسيلة الذين لم يبخلوا علينا بملاحظاتهم القيمة.
كذلك أتقدم بالشكر إلى كافة عمال متحف المجاهد
لولاية المسيلة وعلى رأسهم الأستاذ "خميسي سعدي".
وفي الأخير أشكر عمال مكتبة "حسين لخدمات الإعلام
الآلي" وكل من ساهم في مساعدتي.

سارّة

هتدفة

الإطار العام للموضوع:

تعتبر الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962) من أهم ثورات القرن 20م التي جاءت لتحرير الشعب الجزائري تحت وطأة الاستعمار الفرنسي، هذا الأخير الذي أذاق الشعب الجزائري كل أنواع الإبادة والتعذيب والجهل.

والمتمأمل لمسار الثورة الجزائرية سيلاحظ ذلك الخلاف الكبير الذي كان بين قادتها والذي كاد يعصف بها، لولا التريث والعودة إلى عقد الاجتماعات للبحث عن حلول تلك النزاعات من جهة وإيجاد أساليب جديدة لمواجهة السياسة الفرنسية التي جاء بها ديغول، ومن بين تلك الاجتماعات ما هو موضوع دراستي "اجتماع العقدة العشر" الذي انعقد بتونس خلال الثلاثي الأخير من سنة 1959م، وما عرف تاريخيا باجتماع المائة يوم، هذا الاجتماع الذي كان بمصادقة صناع القرار والقادة الفاعلين للثورة في محاولة منهم لإعادة الثورة لمسارها الصحيح، ومواجهة مخططات ديغول التي كان لها وقع شديد التأثير على جيش وجبهة التحرير الوطنيين، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي على رأسها مشكل صعوبة إدخال السلاح إلى الجزائر بسبب خطي شال وموريس.

دوافع اختيار الموضوع:

وقد وقع اختياري للبحث في موضوع اجتماع العقدة العشر وانعكاساته على الهيئات القيادية نتيجة الدافع الذاتي، والرغبة الشخصية في دراسة تاريخ الثورة الجزائرية المجيدة، كما تم اختياري لهذا الموضوع لكونه حدثا هاما في تاريخ الثورة الجزائرية وجب علينا التطرق إليه، باعتباره من الأحداث التي ساهمت في إعطاء دفع بسيكولوجي قوي للثورة الجزائرية.

أيضا من أسباب اختياري لهذا الموضوع الكشف عن الأسباب الحقيقية للصراع الذي كان في هرم القيادة والذي أدى إلى شلل الحكومة (م.ج.ج)، ومنه اجتماع العقدة.

إشكالية الموضوع:

وللإحاطة بهذا الموضوع ارتأيت الإجابة على جملة من التساؤلات التالية:

- ما مدى تأثير قرارات مؤتمر الصومام على القيادة في الثورة الجزائرية؟ وهل كان لتأسيس الحكومة المؤقتة وانقلاب العموري أثر على مسيرة الثورة؟ وإن كان كذلك كيف؟

- ما هي الأوضاع السائدة التي دفعت إلى اجتماع العقداء العشر؟ وهل كان بفعل الأوضاع الداخلية أم أنه انعقد بفعل الأوضاع الخارجية؟
- من هم الداعون لعقد هذا الاجتماع؟ ومن كان له حق المشاركة؟ ثم لماذا دام ذلك الاجتماع طول تلك المدة؟
- وفي النهاية ما هي القرارات الصادرة عن ذلك الاجتماع؟ وما هي انعكاساته عن الهيئات القيادية؟ وهل كانت لصالح الثورة؟

المنهج المتبع:

وقد اعتمدنا في دراستنا المنهج التاريخي الوصفي في رصد وتتبع الأحداث التاريخية والمنهج التحليلي الذي ساعدنا في دراسة خلفيات وتداعيات الخلافات التي كانت بين قادة الثورة قصد الوصول لأسباب تلك الخلافات.

مصادر ومراجع الموضوع:

وفيما يخص المادة العلمية التي اعتمدتها في انجاز هذه المذكرة فقد سعيت إلى الاعتماد على أكبر قدر من المصادر وذلك في إطار الوقت الممنوح في انجاز هذا العمل، حيث اعتمدت على مذكرات الأشخاص الذين لهم صلة بالموضوع وعاشوا الفترة التاريخية المدروسة، من أهمها أذكر: "مذكرات العقيد علي كافي"، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، "مذكرات الرائد لخضر بورقعة" شاهد على اغتيال الثورة، "النقيب محمد صايكي" شهادة ثائر من قلب الجزائر، "مذكرات الرائد مصطفى مراردة (ابن نوي)" شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، "مذكرات الرائد طاهر سعيداني" القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض. رغم أن هذا المذكرات كانت جريئة في طرح العديد من القضايا والمسائل، إلا أنني وجدت صعوبة أثناء دراستها، لاتصافها بالذاتية وعدم الموضوعية.

بالإضافة إلى العديد من المصادر نذكر منها: محمد حربي، احمد توفيق المدني، عبد الرزاق بوحارة، شاذلي بن جديد... الخ من المصادر الهامة.

وقد استفدت من بعض المراجع أيضا نذكر منها: يحيى بوعزيز، الزغدي محمد لحسن، محمد عباس... الخ من المراجع.

بالإضافة إلى جريدة المجاهد ومجلة أول نوفمبر.

ولم تكن الرسائل الجامعية أقل قيمة وإفادة من المصادر والمراجع، من التي اعتمدتها في هذا المقام:

- العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية، لعبد المالك بوعويرة وهي رسالة ماجستير.
 - الهيئات القيادية للثورة التحريرية (1954-1962) لخيثر عبد النور وهي رسالة دكتوراه.
 - تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960-1961) لأحمد مسعود سيد علي وهي رسالة ماجستير.
- صعوبات الدراسة:**

ومن الصعوبات التي واجهتني في انجاز هذا العمل المتواضع هو ضيق الوقت لكون دراسة هذا الموضوع تستلزم متسع من الوقت.

كما أنني واجهت صعوبة في تحديد الأسباب الحقيقية التي أدت لعقد هذا الاجتماع وذلك أمام الخلافات التي كانت بين قادة الثورة، وقد واجهتني صعوبة أيضا في تحديد أسباب هذه الخلافات، وصعوبة تحديد ما إذا كانت قرارات الاجتماع تصب لصالح الثورة أم لا.

الخطة المتبعة:

أما بالنسبة لخطة البحث فقد قسمتها إلى ثلاثة فصول وذلك حسب ترتيب التساؤلات المطروحة سابقا، فكان المدخل للحديث عن نتائج قرارات مؤتمر الصومام وما خلفه من صراع بين السياسيين والعسكريين وتأثيره على مسيرة الثورة التحريرية، بالإضافة إلى تأسيس الحكومة المؤقتة وردود الفعل بعد الإعلان عن هذه الحكومة، ومحاولات التآمر للإطاحة بها منها مؤامرة العموري أسبابها ونتائجها.

أما الفصل الأول فقد تناولنا فيه الأوضاع السائدة الداخلية منها والخارجية، بداية بذكر سياسة شارل ديغول العسكرية وكيف أدى ذلك إلى صعوبة تسريب الأسلحة إلى الداخل، ثم تطرقت إلى أزمة الحكومة المؤقتة وذلك من خلال شرح الصراع الذي وقع داخل الحكومة المؤقتة مروراً بمقتل عميرة وصولاً إلى استقالة الأمين دباغين وكيف أدى ذلك إلى شلل الحكومة ومنه الإسراع إلى عقد الاجتماع.

أما الفصل الثاني للتعرف على حيثيات الاجتماع من خلال تحديد الإطار الزمني والمكاني لانهجاده، والداعون إليه، ثم لمحة تاريخية عن العقءاء المشاركون في الاجتماع لنعرف بعدها على مختلف محطات ومجريات ذلك الاجتماع وصولاً إلى نتائج وقراراته.

وفي الفصل الثالث والأخير فقد خصصت لدراسة انعكاسات هذا الاجتماع على الهيئات القيادية، حيث تطرقت في البداية إلى دورة المجلس الوطني بالثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس 16-12-1959 إلى 18-01-1960، وما صدر عنه من قرارات بالإضافة إلى تشكيل هيئة الأركان العامة والصراع القائم مع الحكومة المؤقتة. كما تطرقت إلى دواعي تأسيس اللجنة الوزارية للحرب وأسباب الصراع مع هيئة الأركان العامة.

ثم خاتمة ضمت أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها والتي تعد إجابات على التساؤلات المطروحة في المقدمة. وقد أرفقت بحثي هذا بمجموعة من الملاحق والوثائق الهامة التي تصب في محتوى الموضوع، وتزيد من قيمته العلمية والتاريخية.

مدخل

يعتبر مؤتمر الصومام منعرجا حاسما في تاريخ الثورة الجزائرية، ذلك لأنه استطاع أن يجمع شمل قادة الكفاح التحريري، بعد عشرين شهرا من التفوق والتشتت، منذ اندلاع الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي.⁽¹⁾

لكن فإن كان مؤتمر الصومام حدثا تاريخيا رائدا، تمخض عن إيجابيات لا تنكر، إلا أنه أبرز ثم كرس الخلافات والصراعات نتيجة قرار أولوية الداخل على الخارج و أولوية السياسي على العسكري.⁽²⁾

حيث يذكر ضابط المخابرات المصري فتحي الديب، في كتابه "عبد الناصر والثورة الجزائرية"، أن السيد أحمد بن بلة أكد أن مؤتمر الصومام شكل نقطة تحول خطيرة في مسيرة الثورة ومن الأسباب التي ذكرها: بدء مرحلة الصراع بين السياسيين والعسكريين وما تحمله من آثار ضارة بالمسيرة الثورية، خاصة بعد انتشار نغمة سياسي وعسكري في أوساط جيش التحرير الوطني.⁽³⁾

وقد كان كريم بلقاسم من أشد الحريصين على تجسيد فكرة أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج واقترح فكرة استبدالهما بمبدأ آخر هو الأولوية لرجال الساعة الأولى ومفجري الثورة.⁽⁴⁾

لكن لم يهضم القادة العسكريون قرار تقديم السياسي على العسكري في القيادة بسبب ثقتهم الزائدة في أنفسهم ورفضهم تلقي الأوامر من السياسيين. وهذا ما خلق عدة تجاوزات مؤسفة ومؤلمة في آن واحد، قتل على أثرها عدة إطارات وقادة عسكريون كان لهم شأن في تفجير الثورة.⁽⁵⁾

وبعد المناقشات خلال الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، تقرر عدم تأييد كريم بلقاسم في طرحه ومواصلة تسيير شؤون الثورة طبقا لما تقرر في مؤتمر

¹ - محمد لحسن ازغيدي: مؤتمر الصومام وتطور لثورة التحرير الوطني، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989م، ص 117.

² - علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي (من المناظر السياسي إلى القائد العسكري، 1948-1962م)، ط1، دار القصة، الجزائر، 1999، ص 322.

³ - محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1992)، ج2، دار هومة، الجزائر، 2000م، ص 81.

⁴ - إبراهيم لونيبي: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني (1954-1962)، دار هومة، الجزائر، ص 74.

⁵ - عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص 432.

الصومام، وقد كان هناك انتقاد للعسكريين بكل قسوة حيث تم اتهامهم بالميل نحو ممارسة الحكم المطلق واعتبر تكوينهم السياسي ضيق جدا.⁽¹⁾

2/ تأسيس الحكومة المؤقتة:

كانت الصعوبات التي واجهتها لجنة التنسيق والتنفيذ⁽²⁾ والغموض الذي اكتنف سياسة دوغول⁽³⁾ وحقيقة المقاومة التي خاضها جيش التحرير الوطني بالإضافة إلى الحملة الإعلامية العالمية التي حظيت بها جبهة التحرير الوطني، واقعا أساسيا لقادة الثورة لطرح قضية تأسيس الحكومة الجزائرية.⁽⁴⁾

وقد كانت فكرة إنشاء حكومة مؤقتة منذ أواخر سنة 1957م، وفي الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية خولت للجنة التنسيق والتنفيذ بإنشائها عند توفر الشروط الملائمة لذلك.⁽⁵⁾

ومع اقتراب موعد الاستفتاء في فرنسا والجزائر حول دستور الجمهورية الخامسة التي يدعو إليها ديغول، أعلنت لجنة التنسيق والتنفيذ من تلقاء نفسها يوم 19 سبتمبر 1958م تشكيل الحكومة⁽⁶⁾ (م.ج.ج) بالتنسيق مع حكومتي تونس والمغرب.⁽⁷⁾ لقد كان بعث الحكومة المؤقتة في هذا الوقت بالذات ردا حازما على السياسة الديغولية الهادفة للإدماج، وجوابا مسبقا على خطوة استفتاء مفروض على الجزائريين

¹ - إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 75.

² - ينظر الملحق رقم: 1.

³ - الجنرال ديغول أبرز شخصية فرنسية في القرن 20 ولد سنة 1890م، انضم منذ صغره إلى الجيش الفرنسي، شارك في الحرب (1) و (2)، تدرج في الرتب العسكرية إلى أن بلغ رتبة جنرال، قاد من لندن لجنة تحرير فرنسا، وبعد سقوط هذه الأخيرة في يد الألمان في جوان 1940، تولى رئاسة الجمهورية الخامسة بعد سقوط الجمهورية الرابعة وحكم فرنسا إلى 1969م، توفي سنة 1970م، ينظر، شارل ديغول: مذكرات الأمل التجديد 1958-1962، عويدات للنشر والطباعة، المقدمة.

⁴ - محفوظ قداش: وتحررت الجزائر، تر: العربي بونون، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص 194.

⁵ - محمد حربي: جبهة التحرير الوطني "الأسطورة والواقع" الجزائر 1954-1962م، دار الكلمة، لبنان، 1983، ص 183.

⁶ - ينظر الملحق رقم : 2.

⁷ - عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار العرب الإسلامي، لبنان، 1997م، ص475.

مبرمج يوم 28 سبتمبر 1958م، حيث اعتبر هذا الإعلان انتصارا على سياسة الإدماج الديغولية، ورفع لمعنويات الشعب الجزائري الذي تأثر بطول مدة الحرب⁽¹⁾.

وقد ترأس هذه الحكومة فرحات عباس، على حساب كريم بلقاسم صاحب الطموح المشروع في ترأس الحكومة، باعتباره الشخصية التاريخية الوحيدة التي مازالت تحمل راية الكفاح، من بين مجموعة الستة التاريخية⁽²⁾، إضافة إلى المعارضة غير المعلنة، لبوصوف وبن طوبال لترأس كريم بلقاسم الحكومة وقد قيل أن الأعضاء الخمسة⁽³⁾ في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، المعتقلين قد استعملوا حق النقض ضد تعيين لمين دباغين على رأس الحكومة، فتم الإجماع على فرحات عباس الذي كان الأمل فيه على أن يحسن إدارة المفاوضات.⁽⁴⁾

اعتبر إعلان الحكومة المؤقتة مفاجأة بالنسبة لقادة ولايات الداخل، حيث لم يستشاروا في ذلك بصفتهم أعضاء في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، حيث كانت قيادة الخارج تبعث إليهم برقيات المتكررة، والتي كانت محتواها، انتظروا حدثا مهما يوم 19 سبتمبر 1958م.⁽⁵⁾

وتدعيما لهذا الرأي، ذكر فتحي الديب، وصول برقيات احتجاج من قادة الداخل ابتداء من شهر أكتوبر، انتقدوا خلالها قيام لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل حكومة، دون دعوة المجلس الوطني، معتبرين الأمر مخالفة صريحة لتنظيمات قيادة الثورة.⁽⁶⁾ رغم أن الحكومة المؤقتة الجزائرية أعطت صفة الشرعية للعمل الثوري، إلا أن الانتقادات التي وجهت إليها تطورت بعد ذلك إلى محاولة البعض للتآمر والإطاحة بها وهو ما سنذكره.

¹ - أحمد توفيق المدني: حياة كفاح (مذكرات)، ج3، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2010، ص ص 402، 403.

² - محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962م)، ط1، دار القصة، الجزائر، 2007م، ص 646.

³ - وزراء الدولة الخمسة كانوا معتقلين بفرنسا وهم: بن بلة، بوضياف، آيت احمد، بيطاط وخيضر.

⁴ - سعد دحلب: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، ص80.

⁵ - علي كافي: المصدر السابق، ص 225.

⁶ - فتحي الديب: عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990م، ص 400.

3/ مؤامرة العموري نوفمبر 1958م:

من أخطر ما تعرضت له الثورة من أزمات، مؤامرة العموري قائد المنطقة الأولى من ميدان الثورة ⁽¹⁾، مؤامرة العموري، مؤامرة العقداء، حادثة الكاف، هي مسميات لحدث واحد إذ يتعلق الأمر بصراع جوهري وعميق حول أساليب قيادة الكفاح المسلح وطرق تسيير الثورة سياسيا واختيار القادة المؤهلين لمواصلة الكفاح المسلح. ⁽²⁾

تمثلت المؤامرة في محاولة من جانب ضباط ولاية الأوراس، النمامشة والقاعدة الشرقية للإطاحة بالحكومة المؤقتة، وإزاحة كريم ومحمود الشريف، وفي أصل المؤامرة محمد العموري الذي أنزلت رتبته في سبتمبر 1958 إلى رتبة رائد ونفي إلى الشرق الأوسط. ⁽³⁾

استقر في القاهرة و واصل انتقاداته للجنة التنسيق والتنفيذ واتصل بالسلطات المصرية التي لم تكن مطمئنة لإعلان الحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس ، فاتصل بمجموعات التي كانت تعارض قرارات كريم والحكومة المؤقتة وهم: احمد نواورة⁽⁴⁾ - الرائد عواشرية، الرائد بلهوشات ⁽⁵⁾، الذين اقتنعوا أن الثورة قد انحرفت عن مسارها الأصلي وأنه يجب التحرك لإصلاح الوضع قبل تدهوره، وهكذا تبلورت فكرة استعمال العنف ضد الباءات الثلاث للثورة. ⁽⁶⁾

¹ - أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 587.

² - مذكرات الشاذلي بن جديد، تحر: عبد العزيز بوباكير، دار القصة للنشر، الجزائر، 2011، ص 117.

³ - محمد حربي: المصدر السابق، ص 187.

⁴ - انواورة أحمد: ولد سنة 1920م بمنطقة تاحمامت أولاد سيدي أحمد في أسرة متواضعة شارك في الوفد الممثل للولاية الأولى في مؤتمر الصومام 1957م، عين عضوا في قيادة الولاية الأولى، استشهد سنة 1959م.

⁵ - سعيداني الطاهر: مذكرات-القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، دار هومة، الجزائر، 2001، ص 202.

⁶ - مذكرات الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ص 118.

⁴ - أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 405.

وحسب ما أورده أحمد توفيق المدني أن سبب ذلك الانقلاب يرجع إلى رفض محمد العموري الإمتثال إلى الأحكام الصادرة في حقه لذلك لجأ إلى طلب المساعدة من حكومة أجنبية كانت مصر⁽¹⁾ للإطاحة بالحكومة المؤقتة.

اتصل محمد العموري بمصطفى الأكل، ثم انتقل إلى تونس أين ترأس اجتماعا سريا في منطقة الكاف بتاريخ 16 نوفمبر 1958م، لمطاردة الباءات الثلاثة، لأنهم حسب زعمهم عجزوا على إمداد الثورة بالسلح.⁽²⁾

ومن التهم الموجهة إلى الحكومة المؤقتة ووزرائها العسكريين (كريم بلقاسم، محمود الشريف، بن طوبال وبوصوف) يذكر فتحي الديب:

- 1- الإنحراف عن مبادئ ثورة أول نوفمبر 1954م.
- 2- إبعاد القادة الأوائل الذين ساهموا في الثورة منذ اندلاعها وتغييرهم بعناصر دخيلة كانت في خدمة الاستعمار منذ مدة ليست بالبعيدة.
- 3- سوء استغلالهم للأموال الثورة.
- 4- تماطلهم في إيصال السلاح إلى الولايات الداخلية والتي تعاني من العجز في مجال الأسلحة.⁽³⁾

كما طالب المجتمعون بعودة المسؤولين لداخل الوطن ومعايشة الثورة مع المجاهدين في ميدان الكفاح وتقديم توضيحات عن مقتل عبان رمضان.⁽⁴⁾ كان من الممكن أن تنجح المؤامرة لولا تفتن المناضل الليبي سالم شلبك، حسب ما يرويهِ علي كافي وهذا عندما سمع رفاقه عن المؤامرة بالشاوية ففهمه فأخبر محمود الشريف، الذي أخبر بدوره كريم بلقاسم⁽⁵⁾، في حين يذكر مصطفى بن عمر أن الخبر

¹ - للإستزادة عن أسباب تأييد الحكومة المصرية لمحمد العموري، ينظر محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجاً-، البساتين، بئر مراد رايس، ص ص 389-393.

² - أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 588.

³ - فتحي الديب: المصدر السابق، ص 407.

⁴ - سعد دحلب: المصدر السابق، ص 90.

⁵ - علي كافي: المصدر السابق، ص 218.

وصل كريم بلقاسم عن طريق سائقه عمار قرام⁽¹⁾ الذي كان قد كلف بإيصال محمد العموري إلى القاهرة، وعلى هذا اتفق أعضاء الحكومة أن يطالبوا من الطبيب المهيري وزير الداخلية التونسية التدخل من أجل إيقاف المتآمرين.⁽²⁾

وفي يوم 16 نوفمبر 1958 القي القبض على العموري وكل من كان يشارك الاجتماع باستثناء ثلاثة تمكنوا من القرار هم: أحمد دراية، عبد السلام، صالح الشوفي.⁽³⁾ وفي 20 جانفي 1959م شكلت الحكومة المؤقتة محكمة عليا برئاسة هواري بومدين للنظر في قضية مؤامرة العموري ورفاقه، وبعد شهر من التحقيق، ومن هناك أصدرت حكما بالإعدام في حق كل من العقداء، محمد العموري، وأحمد نواورة والكومندان عواشرية ومصطفى الأكل⁽⁴⁾، وقد نفذ الإعدام في معسكر جنجن في 16 مارس 1959م.⁽⁵⁾

أما بقية المتهمين بالمشاركة في المؤامرة أمثال: عبد الله بلهوشات، أحمد دراية ومحمد الشريف، مساعديه، فقد تم سجنهم حتى 1960م.⁽⁶⁾

¹ - شهادة عمار قرام في قضية العموري، ينظر: مذكرات الرائد مصطفى مرادة ابن النوي، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، دار الهدى، عين مليلة، 2009، ص 96.

² - مصطفى بن عمر: الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 96.

³ - الطاهر زبيري: مصدر سابق، ص 203.

⁴ - محمد حربي: مصدر سابق، ص 216.

⁵ - عز الدين: الفلاحة، تق: مراد أوصديق، تر: جمال شعلال، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص 338.

⁶ - محمد حربي، المصدر السابق، ص 227.

الفصل الأول

أوضاع الثورة قبيل الاجتماع 1958

1/ الوضع الداخلي

1-أ/ سياسة شارل ديغول للقضاء على الثورة

1-ب/ المشاكل الداخلية في الولايات

1-ج/ اجتماع عقاء الداخل ديسمبر 1958

2/ الوضع الخارجي

2-أ/ الصراع السياسي داخل الحكومة المؤقتة

2-ب/ حادثة عميرة

2-ج/ إستقالة الأمين دباغين

1/ الوضع الداخلي:

1-أ/ سياسة شارل ديغول للقضاء على الثورة:

بعد السقوط المتوالي للحكومات الفرنسية السبعة، وانهيار أركان الجمهورية الفرنسية الرابعة، بسبب ما فرضته الثورة الجزائرية في الأربع سنوات الأولى من انفجارها من إرباك، وبعد تمرد 13 ماي 1958م، دعا الجنرال "راؤول سالان" القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر، الجنرال ديغول، لتولي مهمة تحطيم الثورة الجزائرية، وبمجرد وصول الجنرال ديغول إلى الحكم، شرع في تنفيذ برنامجه التكتيكي، الذي انحصر في البداية في الميدانين الاجتماعي والسيكولوجي، بهدف إفراغ الثورة من محتواها، ومحاولة استقطاب الريف من الثورة، ومن هنا كانت الدعوة إلى الإصلاحات والمشاريع الإقتصادية والاجتماعية، في محاولة منه لفصل الشعب عن جيش التحرير الوطني⁽¹⁾، حيث قام بتوجيه خطاب يعد فيه بالمساواة والدمج بين الشعب الجزائري وفرنسا، وأكد خلال زيارته للجزائر أنه يكفل النجاح لانتصار فرنسا في حربها ضد فرنسا.⁽²⁾

وعند زيارته لقسنطينة أعلن عن الرقي الاجتماعي والاقتصادي، مجسدا بذلك عن مشروع قسنطينة في 03 أكتوبر 1958م، ومن جملة ما جاء فيه هو: إيجاد 400 ألف منصب عمل جديد، وتوزيع حوالي 250 ألف هكتار من الأراضي الجديدة على الفلاحين الجزائريين، لكن سياسة ديغول الإصلاحية باءت بالفشل، هذا لأن الأهداف الحقيقية من مخططاته هو القضاء على الثورة وتحقيق عملية الإدماج وكذلك كان ديغول يريد إنشاء القوة الثالثة المتكونة من كل من القومية والمصاليين⁽³⁾، لكن تفتن جبهة التحرير لإبعاد هذا المشروع، بالإضافة إلى معارضة المستوطنين الفرنسيين له، كونه يهدف إلى جعل الجزائريين في نفس المرتبة الاجتماعية مع الفرنسيين وهو ما لم يقبله المستوطنون، مما جعل من مصير مشروع ديغول يفشل.⁽⁴⁾

¹ - علي كافي: المصدر السابق، ص 120.

² - أزغدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 169.

³ - مذكرات الرائد مصطفى مرادة ابن النوي: شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 135.

⁴ - المجاهد: العدد 34، 1961/04/25م، ص 8-9.

وأمام ذلك الفشل، شرع ديغول في تطبيق مخططه العسكري فقام بتكليف الجنرال شال كقائد عام للجيش الفرنسي بالجزائر، الذي اعتمد برنامج سمي باسمه ⁽¹⁾، يعتمد على الخطوط الملغمة على الحدود الشرقية والغربية الجزائرية، إضافة إلى أبراج مراقبة في ولايات الجزائر، تحصينات ومراكز عسكرية، هجومات ومطاردة وكمان، ضد وحدات جيشي التحرير الوطني ⁽²⁾، وقد حصل الجنرال شال يوم 22 فيفري على موافقة ديغول على الخطط العملية لضرب جيش التحرير ضربة قاضية، بتطويق مناطق لجوئه عن طريق إنشاء مراكز عسكرية وتجميع السكان في محتشدات والقضاء على الذين بقوا منهم فيما سمي بالمناطق المحرمة، اسندت لشال العمليات الكبرى، وأبىح له استعمال كل الوسائل لتحطيم قدرات الجيش، فشرع بأول عملية له بالولاية الخامسة بالغرب الجزائري "عملية التاج"، عملية "الحرام" بالولاية الرابعة عملية "المنظار" بالولاية الثالثة (القبائل)، عملية المعدن النفيس بالولاية الثانية، وقد رمى بكل ثقله على الولايتين الثالثة والرابعة بحكم تواجد الرجال الأكفاء بها ⁽³⁾، وقد كان هدف شال من هذه العمليات عزل الولايات الداخلية عن قواعد التموين والتسليح وبالأخص القاعدة الشرقية، عزل السكان عن المجاهدين عن طريق المحتشدات ومناطق عازلة. ⁽⁴⁾

على الرغم من كل الجهود، فإن الجنرال شال لم يحقق الإنتصارات العسكرية التي طلبها منه رئيس الدولة الفرنسية ⁽⁵⁾، وهكذا تحطم مشروع شال كما تحطمت قبله العديد من المخططات، التي كانت جُلها تستهدف القضاء على الثورة الجزائرية. ⁽⁶⁾

ثم في 16 سبتمبر 1959 و مخطط شال ما زال جاريا و لكن بدون النتيجة المرجوة، يلقي الجنرال ديغول خطابا يعترف ضمنه بحق الجزائر في تقرير مصيرها

¹ - لمياء بوقويبة: المرجع السابق، ص 42.

² - محفوظ قداش: المصدر السابق، ص 64.

³ - مذكرات الرائد محمد صايكي: شهادة تائر من قلب الثورة، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 276.

⁴ - مذكرات الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ص ص 119-120.

⁵ - محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 479.

⁶ - عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص 170.

بنفسها، لم يكن الهدف من هذا الخطاب إلا المراوغة واتباع سياسة تهدئة الأعصاب للأوربيين وكذلك السعي لإيجاد قوة ثالثة من الجزائريين مواليتين لفرنسا.⁽¹⁾ على الرغم من تمكن جيش التحرير الوطني من الصمود أمام السياسة الديغولية، والمخططات العسكرية التي طبقها شال⁽²⁾ على الولايات الجزائرية، إلا أن هذه الأخيرة، قد ألحقت ضررا أثر على مسار الثورة الجزائرية عامة، وعلى وضع الولايات خاصة، هذا الأمر الذي سيدفع بالقادة إلى البحث عن حلول سريعة لهذه المستجدات.

1-ب/ المشاكل الداخلية في الولايات:

في وقت كانت فيه قيادة الثورة في الخارج تعاني الانقسام فيما بينها بسبب الصراع على السلطة، كانت السلطات الإستعمارية تقيم حاجز مورييس، وتعمل على دعمه بخط شال، الذي استمر في تطبيق برنامجه سنة كاملة⁽³⁾، وابتداءا من الفصل الأول لسنة 1958م أصبح اجتياز الحاجز مستحيلا إلا إذا وافقت وحدات جيش التحرير الوطني على ترك ثلاثة أرباعها في الميدان، مقابل ربع قد لا يصل إلى الأراضي الجزائرية⁽⁴⁾ ذلك لأن شال قام وضع آليات محكمة على الحدود الشرقية والغربية الجزائرية كبناء أعمدة حديدية بأرضية خرسانية، تلغيم الأراضي، الأسلاك الشائكة التي كان لها التأثير السلبي⁽⁵⁾، حيث سجل تراكم لقوات كانت قد توجهت من الداخل لجلب الأسلحة، وعجزت عن الرجوع.⁽⁶⁾ وهذا دلالة على تأثير تلك الخطوط المكهربة المقامة على الحدود الشرقية والغربية.

وقد انقطعت الحدود بشكل خطير عن مقاتلي الداخل، بسبب الحواجز المكهربة وعمليات العدو العسكرية الكبرى، وهكذا بقيت قدرات عسكرية كبيرة مرابطة في وضع

¹ - زهير إحدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجزائرية، ص 64.

² - الجنرال شال مورييس: تخرج من مدرسة سان سير الحربية كطيار، وعين كمفاوض مع بريطانيا في نظم الثورة التحريرية ثم قائد لهيئة الأركان الفرنسية في الجزائر ثم عين من طرف ديغول كقائد على هذه القوات، ينظر، مجلة أول نوفمبر (لسان لمنظمة الوطنية للمجاهدين)، العدد 175، أبريل 2011، الموافق لجمادي الأول 1432، ص 43.

³ - مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص 238.

⁴ - مذكرات الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ص 113.

⁵ - عمار بوجلال: حواجز الموت (1959-1975) الجبهة المنسية، تر: زينب قبي، دار غرناطة، ص 64.

⁶ - مصطفى هشماوي: جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 131.

دفاعي على طول الحدود، دون أن تستغل أو تتحرك⁽¹⁾، حيث لم يكن أمام جيش التحرير إلا الاختيار في طريق الموت، إما الحرق بالتيار الكهربائي ذي الضغط العالي، وإما القفز فوق لغم أو تلقي شظايا قنبلة.⁽²⁾

وبمنع الإمدادات المادية والبشرية من الوصول إلى داخل الوطن أصبحت كل الولايات في حاجة ماسة إليها، نظرا للعمليات المكثفة التي جند لها شال أكثر من نصف مليون جندي لتمشيط الجزائر من الشرق إلى الغرب، ومع ذلك فقد ظل كريم بلقاسم المسؤول عن القوات المسلحة، يوهم القيادة بأن الأسلاك المكهربة، لا تشكل صعوبة تذكر في وجه قوات جيش التحرير الوطني، وذلك حتى لا توجه له أصابع الإتهام بأنه قد قصر في مهامه.⁽³⁾

وحسب شهادة علي كافي فإن عملية اختراق الخطوط المكهربة تلك، كانت تتم بواسطة حفر طريق الخط، أو قص الخطوط المكهربة، وذلك يتطلب سرعة التنفيذ، أما العواقب فكانت كبيرة باعتبار أن دوريات المراقبة لا تنقطع ليل نهار.⁽⁴⁾

هذا زيادة على أن الحكومة التونسية أصبحت تتذمر كثيرا من هذه الفوضى التي تمر بها بعض الوحدات المرابطة على طول الحدود، و قد سبب ذلك ذريعة لهذه الحكومة في أن تتعرض لقوافل وحدات المجاهدين بهدف عرقلتها في أداء مهامها.⁽⁵⁾

لكن نجد أنه بالرغم من كل المخاطر والحوادث التي عانت منها ولايات الجزائر، إلا أنها لم تكن عائق أمام المجاهدين، حيث لجؤوا إلى حرب العصابات، وتكثيف العمليات حول الحدود، والهجمات المضادة السريعة والخاطفة على العدو، في محاولة منهم لفك الحصار على القرى والمداشر التي ظلت تتعرض للمسح⁽⁶⁾، وقد اعترفت القيادة الفرنسية بالجزائر، بأن جيش التحرير الوطني تمكن

¹ - عبد الرزاق بوحارة: منابع التحرير، تر: صالح عبد النوري، دار القصة، الجزائر، 2005، ص 255.

² - عمار بوجلال: المصدر السابق، ص 65.

³ - محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص 126-127.

⁴ - علي كافي: مرجع سابق، ص 211.

⁵ - محمد زروال: مصدر سابق، ص 415.

⁶ - عمار بوجلال: المصدر السابق، ص 46.

من اجتياز خط موريس بعد أن خربته في نقطة هامة، واعترفت كذلك بعبور فرقة أخرى بالقرب من الونزة.⁽¹⁾

لكن رغم كل المحاولات من جيش التحرير الوطني، إلا أن دخول الأسلحة إلى الجزائر، ظل مشكلا عويصا، يتطلب التدخل السريع لحله، دون أن ننسى أن نذكر السياسة التي شنتها فرنسا بوتيرة ثابتة ومستمرة بنفس سياق العمليات العسكرية⁽²⁾ خصوصا منذ 13 ماي 1958م، ألا وهي محاولة تطبيق أساليب الحرب النفسية⁽³⁾ على أمل عزل الشعب عن جيش التحرير وعن حكومته لكنها انتهت بالفشل الذريع.⁽⁴⁾

1-ج/ اجتماع عقداً الداخل ديسمبر 1958م:

في ظل الأزمات المتلاحقة التي تضرب بالثورة التحريرية، من نقص الأسلحة والإمدادات بالإضافة إلى صراع جماعة الخارج على السلطة، اغتتم الجنرال قودار⁽⁵⁾ هذا الشرخ الحاصل بين الداخل والخارج فاخترت الولاية الثالثة لتنفيذ مخططه جويلية 1958م⁽⁶⁾، وهي عملية ببيكولوجية محكمة وخطيرة، جند لها بعض العملاء، اطلق عليها اسم "مؤامرة لابلويت"⁽⁷⁾، حيث تم ايهام العقيد عميروش⁽⁸⁾ بأن عناصر من ضباطه على

¹ - المجاهد: العدد 56، 30/11/1959م، ص5.

² - محمد حربي: المصدر السابق، ص 195.

³ - للاستزادة عن الحرب النفسية، ينظر: يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة (54-62)، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص ص 169-170.

⁴ - المجاهد: العدد 52، 5/10/1959م، ص11.

⁵ - العقيد إيف قودار هو رئيس قيادة أركان الجنرال ماسو في الجزائر وهو المسؤول عن المهمات الصعبة والقذرة ومن المقربين له

⁶ - علي كافي: المصدر السابق، ص 123.

⁷ - مؤامرة لابلويت: هي مرحلة من مراحل مؤامرة الجنود الزرق Les bleus dechauffes ou la bleuïte وهي عملية تتصل بالعمل الببيكولوجي النفسي الذي مارسه بعض المصالح العسكرية الخاصة في القوات الفرنسية، للاستزادة ينظر: يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، مرجع سابق، ص175.

⁸ - آية حمودة عميروش: ولد في 31/10/1926م ببجل جرجرة، من أسرة فقيرة، انتظم في حركة العمل والحريات الديمقراطية بمدينة غيليزان بعد ح ع II، اعتقل مرتين سنة 1947م، و 1948م بسبب نضاله، عين 1958 قائد للولاية III، قتل في 19 مارس 1958م، ينظر، شوقي عبد الكريم: دور العقيد عميروش في الثورة 1954م، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 32.

اتصال بالجيش والإدارة الفرنسية، وتمكن الشك من نفسية العقيد، ودون تحري لا تعمق ولا تدبير، أقام محكمة صورية استعجاليه للحكم بالإعدام في حق كل منهم.⁽¹⁾ وأمام كل ذلك دعا العقيد عميروش إلى عقد اجتماع بالولاية الثانية، يضم قادة ولايات الداخل.⁽²⁾

ويذكر الرائد عز الدين أنه ما بين 6-12 ديسمبر 1958م انعقد اجتماع ما بين الولايات في منطقة الطاهير، حضره إلى جانب عميروش قائد الولاية الثالثة، وسي الحواس بن عبد الرزاق⁽³⁾ من الولاية السادسة، والحاج لخضر من الولاية الأولى⁽⁴⁾ سي أحمد بوقرة⁽⁵⁾ من الولاية الرابعة، رفض الحضور كل من علي كافي (عن الولاية الثانية)، دون موافقة ابن طوبال، وفوض مكانه الأمين خان⁽⁶⁾ والعقيد لطفي (عن الولاية الخامسة) الموالي لبوصوف⁽⁷⁾ لكن التبريرات حول غياب الولايتين (الثانية والخامسة) عن الاجتماع غير معقولة إلى حد ما، فغياب العقيد لطفي أرجعته المصادر إلى إخلاصه الكبير للقائد السابق للولاية العقيد عبد الحفيظ بوصوف، أما غياب العقيد علي كافي قد أثر بشكل مباشر على الاجتماع، بحكم انعقاده فوق أراضي الولاية الثانية، وقد أكد

¹ - شوقي عبد الكريم: مرجع سابق، ص 174.

² - نفسه، ص 185.

³ - سي الحواس: ولد سنة 1924، ببلدية إريس، ولاية باتنة، بقرية مشونش، تعلم وحفظ القرآن التحف بحزب الشعب الجزائري، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1946م، عين قائد للولاية السادسة، استشهد 29 مارس 1959م، بجبل ثامر قرب بوسعادة، ينظر، آسيا تميم: الشخصيات الجزائرية (100 شخصية)، دار المسلك، الجزائر، 2008، ص 130.

⁴ - عز الدين: المصدر السابق، ص 185.

⁵ - سي أحمد بوقرة: ولد سنة 1926م ببلدية خميس مليانة بولاية عين الدفلة، التحق بالحركة الوطنية وعمره 16 سنة، شارك في مظاهرات 8 ماي 1945، عين قائد سياسي في مجلس الولاية الرابعة بمؤتمر الصومام 1956، استشهد بسنة 1959 بقرية أولاد بو عشرة ولاية المدية، ينظر: الشخصيات الجزائرية (100 شخصية)، مرجع سابق، ص 224.

⁶ - الأمين خان: ولد بالقل بسكيكدة 1931م، ونشأ بها، التحق بحزب الشعب الجزائري 1946م، وبجبهة التحرير 1955م، عين كاتب دولة في أول حكومة مؤقتة، ينظر، محمد عباس: فصول من ملحمة التحرير، فرسان الحرية، ج9، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 160.

⁷ - محمد العربي مداسي: مغربلو الرمال - الأوراس - النمامشة (1954-1959م)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2011، ص 265.

في مذكراته انه رفض حضور الاجتماع لأن المبادرة جاءت من العقيد عميروش، الذي لم يأخذ بنصائحه أثناء مؤامرة لابلويت.

كانت نوايا قادة الداخل نزيهة لما عقدوا مؤتمرهم الذي لم يكن موجها ضد أي كان حسب رأي الرائد لخضر⁽¹⁾ بورقعة، لأنه كان ضرورة ملحة لإعادة امتلاك زمام المبادرة وتذليل العقبات التنظيمية والتمويلية لقوات الثورة، ومواجهة التطورات اللوجيستكية لقوات العدو.⁽²⁾

أما عن جدول الأعمال فكان كالتالي:

كان الغرض من الاجتماع الحصول على الدعم والإعانة من المسؤولين بالخارج البحث في إمكانية التنسيق بين الولايات التعبير عن عدم الرضا وتراكم المشاكل وتفاقم المصاعب.

دراسة مشكل عزل الولايات في الداخل عن الخارج، واتخاذ التدابير اللازمة لتوفير السلاح، وهو ما كان محضر اهتمام العقيد بوقرة⁽³⁾، كما تم التطرق إلى عملية التطهير المنتشرة في الولاية الثالثة والتي تحدد الولايات المجاورة.⁽⁴⁾

لكن ما نلاحظه من خلال ما طرحه القادة خلال اجتماعهم، أنه لم يكن هناك أي نية بالإطاحة بأي عضو بالحكومة المؤقتة، أو نية باعلاء منصب بهذه الأخيرة، إنما كانت محاولة منهم للنهوض بالثورة أمام الوضع الذي تعيشه ولايات الداخل خاصة بعدما ما شرع ديغول في تطبيق مشاريعه.

لقد أسفر الاجتماع القادة الأربعة على قرارات أهمها:

- إنشاء ما يشبه هيئة الأركان داخل الجزائر باسم "لجنة المراقبة والتنفيذ".
- المطالبة بدخول الحكومة والاكتفاء بممثلين لها في الخارج.
- مطالبة الحكومة بعقد اجتماع مع قادة الداخل على الحدود التونسية.

¹ - شوقي عبد الكريم، المرجع السابق، ص 186.

² - لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 28.

³ - مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص 232.

⁴ - أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 517.

- إرسال وحدات من الولايتين الثالثة والرابعة إلى الولاية الأولى للتخلص من ظاهرة المشوشين. (1)
- كما تقرر حفر مخابئ مشيدة من حجر، ذات أبواب مصفحة لتخزين الأسلحة. (2)
- عبرت جملة القرارات المتخذة في هذا الاجتماع عن الوضع الصعب الذي كانت تعيشه الولايات التاريخية لهذا فقد حاول هذا اللقاء أن يفتح آلية للتفاهم بين قادة الداخل، ويجد حلول لبعض المشاكل العالقة إلا أنه ورغم أهمية تلك القرارات، فإنه مني بالفشل.
- ويرجع الرائد لخضر بورقعة عضو مجلس قيادة الولاية الرابعة ذلك الفشل للأسباب التالية:

- 1- كونها صادرة عن أصحاب الداخل وليست من صنيع قادة الخارج.
 - 2- تخلف الولاية الخامسة عن حضور المؤتمر
 - 3- عدم مشاركة الولاية الثانية مشاركة فعلية وفعالة.
 - 4- اعتبر المؤتمر من قبل قيادة الخارج مؤامرة ضد الثورة، وحكموا عليه غيابيا بالإعدام وأكبر سبب مباشر هو استشهاد القائدين عميروش والحواس أثناء طريق عودتهما من المؤتمر واستشهاد سي أحمد قائد الولاية الرابعة في 5 ماي 1959.
- وهكذا تحالفت جملة من الظروف القاهرة لتحبط نتائج هذا الاجتماع الذي كان على قدر من الإستراتيجية التنظيمية في مواجهة مخططات العدو. (3)
- ويذكر مصطفى بن عمر أن المخابرات الفرنسية قد تدخلت لتحول الاجتماع إلى مؤامرة من تدبير العقداء ضد الحكومة المؤقتة (4)، وفي هذا الخصوص، يقدم الرائد لخضر بورقعة شهادة يقينية على أن الدعوة لعقد الاجتماع كانت جماعية، وأنهم رحمهم الله عرفوا بالإخلاص والشجاعة والتصميم على قتال العدو. (5)

¹ - لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص ص 469-470.

² - محمد العربي مداسي: المصدر السابق، ص 266.

³ - لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 30.

⁴ - مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص 233.

⁵ - لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 31.

2/ الوضع الخارجي:

2-أ/ الصراع السياسي داخل الحكومة المؤقتة:

شهدت الحكومة المؤقتة (قيادة الثورة) بالخارج خلال النصف الأول من سنة 1958م بعضا من المشاكل الحساسة التي كادت تؤدي بالكفاح المسلح إلى مزالق ومataهاat خطيرة⁽¹⁾، بسبب الصراع على السلطة و غلق الحدود الذي منع دخول الأسلحة أدى إلى تدمير قيادة ولايات الداخل، و انتقاد سياسة الحكومة المؤقتة².

لم تستطع هذه الأخيرة المؤلفة من ثلاث جماعات (الأعضاء السابقين في الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري- و المركزيين السابقين- و النشاطيين)، أن تتخطى انقسامات الماضي، و قد كان ذلك صعبا بالنسبة إليها، لا سيما أن الباءات الثلاث كانوا يمسون بزمام القيادة، و كان لكل منهم "رجاله و مصلحة استخبارية و حاشيتهم الخاصة بهم"³

هذه الانقسامات التي تتعهدا المصالح المكتسبة، كانت تشل سير عمل الحكومة المؤقتة، وإن كان كريم وبن طوبال وبوصوف موحدين ضد السياسيين، فقد كانوا منقسمين حول مسألة الزعامة التي كان يطالب بها كريم، لأنه الوحيد من "لجنة الستة" الذي كان طليقا، لكن بن طوبال وبوصوف كانا ينازعناه.⁽⁴⁾

أثرت أزمة القيادة سلبا على أعمال الحكومة المؤقتة، و خلقت صدى في الثورة الجزائرية.⁽⁵⁾

ونذكر هنا رأي رابح لونيسي الذي قال أن الباءات الثلاثة كانوا متفقين ضمنا على إبقاء النفوذ فيما بينهم (القيادة)، فكانوا يتوحدون ضد كل من يهدد هذا النفوذ، ويضيف قائلا إن العلاقة بينهم هي علاقة توازن داخل الثورة، وأي إخلال بهذا التوازن، يمكن أن يعرض الثورة للخطر في العمق، ولهذا فلا أحد منهم كان يسمح

¹ - وزارة المجاهدين: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1959-1962م)، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2001، ص 155.

² - الطاهر الزبيري: مصدر سابق، ص 211.

³ - محمد حربي: مصدر سابق، ص 201.

⁴ - محمد حربي: المصدر السابق، ص 202.

⁵ - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 484.

للآخر بتولي رئاسة الحكومة فكانوا يلجؤون دائما إلى اختيار رئيس الحكومة ليس منهم لكنه ضعيف كي يبقى تحت تصرفهم.

لكننا نجد أن هذا الكلام لا يتطابق وشخصية فرحات عباس الذي كان تنصيبه بعد موافقة جميع قادة الثورة.

ومما نلاحظه أن النزوع نحو الحكم الفردي، وطغيان المصلحة الشخصية على المصلحة العامة من خلال تنصيب الباءات الثلاثة أنفسهم كمجموعة متحكمة في كل شيء، رغم تنافرهم عن بعضهم البعض⁽¹⁾ عكس ما كانت تطمح إليه الثورة منذ اندلاعها، التي سعت إلى إزالة الزعامة الفردية⁽²⁾.

كان وزن الماضي و الانقسامات التي تتعدها مجموعات المصالح المكتسبة تشل عمل سير عمل الحكومة المؤقتة، و كانت محاولات جعل جهاز الثورة منظمة ممركة، تصطدم بالتناقص بين كريم بلقاسم و بن طوبال و بوصوف³

لهذا كان لابد من الإسراع لإيجاد حلول لهذه الصراعات التي كانت بين قادة الثورة، وبالخصوص تلك التي كانت بين الباءات الثلاثة، وهذا قبل أن تجد جبهة التحرير الوطني نفسها أمام طريق مسدود.

2-ب/ حادثة مقتل عميرة علاوة⁽⁴⁾:

بعد قيام الحكومة المؤقتة الجزائرية 1958م، وتعرضها لأولى المؤامرات من طرف لعموري وجماعته كما رأينا سابقا، بالإضافة إلى الأزمات على مستوى القيادة، التي زادت من الشرخ داخل الثورة، نذكر هنا حادثة عميرة علاوة التي وقعت في جانفي 1959م وهو من المهاجرين إلى فرنسا، وكان ضمن صفوف حزب انتصار الحريات الديمقراطية من أكبر أنصار محمد الأمين دباغين⁽⁵⁾، الذي عينه مندوبا للجزائر ببيروت.⁽⁶⁾

¹ - إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص 86.

² - مذكرات الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ص 101.

³ - محمد حربي: المصدر السابق، ص 203.

⁴ - كان صديق الأمين دباغين، التحق بالثورة بعد انطلاقها عين في مكتب جبهة التحرير، قام الأمين دباغين بتعيينه في مكتب الجبهة ببيروت بعد رفضه الالتحاق بالمغرب بطلب من بوصوف.

⁵ - أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 593.

⁶ - نفسه، ص 594.

وقد كان الدكتور محمد الأمين دباغين، يشعر بالضييق من كريم، بوضعه في الحكومة المؤقتة، أما عميرة فقد كان يجاهر برأيه في الحكومة لحساب شخصيته المفضلة (الدكتور الأمين)⁽¹⁾، وكان يقوم بشتم وزراء الحكومة المؤقتة الجزائرية، وخاصة منهم فرحات عباس.⁽²⁾

وفي 10 فيفري 1959، استدعي عميرة إلى القاهرة بمكتب مصالح بوصوف في الطابق الخامس، من مبنى 4 شارع مديرية التحرير، من طرف فرحات عباس⁽³⁾ ليحاسب على أقواله ويجابهه بما ينسب إليه، فوقع الحادث المريع، حيث يذكر أحمد توفيق المدني أنه سمع القصة من الأستاذ محمد الغيسري.. الذي قال أنه حصلت مناقشات بين عميرة وفرحات عباس، وشجار وألفاظ سوقية يتلفظ بها عميرة، وذكر أنه ساد السكوت العميق، وبعد فتح الباب وجد فرحات عباس مصفر الوجه وقال: بصوت خافت: "ألقي اللعين بنفسه من النافذة".⁽⁴⁾

تأزمت الأوضاع بعد هذا الحدث المريع، فقد اتهم الدكتور محمد الأمين دباغين الرئيس فرحات عباس بقتل عميرة، (وأنه ألقى به من النافذة)⁽⁵⁾، وطالب بإجراء تحقيق في هذه الحادثة، وهو ما وافقت عليه السلطات المصرية، التي رفضت إقفال الملف، لأنها كانت تريد التخلص من الحكومة المؤقتة، حيث لم تكن على وفاق معها، بالإضافة إلى أن تركيبتها لم تكن تعجب المصريين.

و قد أراد البعض أن يستفيدوا من تلك الأزمة (مقتل عميرة) من بينهم كريم بلقاسم الذي اغتتم الفرصة ليرشح نفسه لتولي الرئاسة بدلا من فرحات عباس، لكن منافسيه ظلا يعارضانه دائما، و يرفضان فكرة أن تسند الرئاسة إليه⁶

¹ - لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 471.

² - سعيدي وهيبه: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962م)، دار المعرفة، الجزائر، ص 104.

³ - فرحات عباس أحد السياسيين القدامى المطالبين بسياسة الإدماج مع فرنسا انضم لجبهة التحرير بعد مرور سنتين من إندلاع الثورة، سياسي لبق ضعيف أمام العسكريين، مكروه من المناضلين في الداخل والخارج، ويتشكون في نواياه، يروونه خطرا يهدد الثورة. ينظر : محمد الشريف ولد حسين، ص 47.

⁴ - أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 592.

⁵ - نفسه، ص 593.

⁶ - محمد زروال: مصدر سابق، ص 415.

ارتبطت بقضية مقتل عميرة علاوة، قضية أخرى يجب التطرق إليها، ألا وهي استقالة الأمين دباغين والأثر الذي خلفه على أحداث الثورة.

2-ج/ استقالة الأمين الدباغين مارس 1959⁽¹⁾:

أثرت حادثة مقتل عميرة علاوة كثيرا، على نفسية وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة، وحسب ما أورده أحمد توفيق المدني أن دباغين أتهم عباس بقتل عميرة، وصرح بأنه: "الحكومة المؤقتة ماتت بموت عميرة" وقد قدم الأمين دباغين استقالته الرسمية كتابيا⁽²⁾ يوم 15 مارس 1959 وأورد أسباب استقالته⁽³⁾ تلك في رسالة ذكرها علي كافي⁽⁴⁾.

ويذكر المدني "...إلا أن خارجيتنا أصيبت بنكبة فادحة، منذ حادث عميرة، ومنذ استقالة أمين الدباغين، وساد نوع من الأزمة على علاقات الجزائريين ببعضهم البعض بتونس والمغرب الأقصى، وتسربت أنباء على مقدار إمكانياتها إنما لم تتمكن في أي وقت من الأوقات من إمداد الداخل بكل ما كان يطلبه من مدد ومن سلاح...".⁽⁵⁾

وفي جلسة يوم 29 جوان 1959م، تكلم بعض الإخوان عن أزمة الحكومة منهم كريم بلقاسم وبن طوبال، حيث أوضح كريم أن الحكومة منشقة على نفسها وغير متجانسة وهناك إنفصام بين الحكومة والشعب في حين تدخل محمد يزيد وذكر أنه توجد حالة اختناق تامة داخل البلاد.

هكذا أصبحت الحكومة المؤقتة هزيلة ضئيلة لا تكاد تشتغل إلا بمساومات بين القادة أو تسويات بين خلاقات شخصية، أقحمت على المصلحة العامة.⁽⁶⁾

¹ - محمد الأمين دباغين: ولد سنة 1917 بمدينة شرشال، دخل معهد الطب وانخرط في جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، انخرط في حزب الشعب الجزائري وعمره 20 سنة ثم التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني، كما كان عضوا في المجلس (و.ث.ج) ثم في لجنة التنسيق والتنفيذ الموسعة عام 1957 ليتولى منصب أول وزير للشؤون الخارجية في (ح.م.ج) الأولى، توفي يوم 20 جانفي 2003، ينظر آسيا تميم: مرجع سابق، ص 254.

² - ينظر الملحق رقم: 4.

³ - ينظر الملحق رقم: 5.

⁴ - أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 593.

⁵ - سعيدي وهيب: المرجع السابق، ص 104.

⁶ - احمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 594.

ونظرا لتصاعد الأزمات داخل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، برئاسة فرحات عباس كان لابد من إيجاد حلول مستعجلة وفعالة للأوضاع المتدهورة التي تمر بها الثورة التحريرية فتم تفويض الباءات الثلاثة بتحضير اجتماع للعسكريين، فكان اجتماع العقءاء العشر.

الفصل الثاني

حيثيات اجتماع العقداء العشر

1/ الداعون للإجتماع وشروط المشاركة

2/ المشاركون في الاجتماع

3/ محاور الاجتماع ومدته

4/ نتائج الاجتماع وقراراته

1/ الداعون للإجتماع وشروط المشاركة

لقد شهدت الثورة خلال عامي 1958 و 1959 كما رأينا تدهورا خطيرا، نتيجة الأزمات التي عاشتها الحكومة (م.ج.ج) خلال أشهرها الأولى، بداية بالإنقلاب العسكري الفاشل الذي قاده محمد لعموري، مروراً بحادثة عميرة علاوة، وصولاً لاستقالة الأمين دباغين وتزامنا مع وصول شال ديغول، ومحاولته استعادة زمام الأمور سياسيا وعسكريا، وصلت الحكومة بذلك إلى درجة من الإحباط والتعقيد.⁽¹⁾

وأمام ذلك كان لزاما على قيادة الثورة أن تسارع في معالجة الوضع الخطير، فكانت الدعوة إلى عقد اجتماع في تونس⁽²⁾، عرف ذلك الإجتماع تاريخيا "باجتماع العقداء العشر، انطلق في شهر جويلية 1959 بمقر المالك الكائن في عمارة رقم 2 من شارع بارماني بتونس العاصمة، للبحث عن مخرج لحالة الوهن والضعف التي وصلت إليها الثورة وقد جاء هذا الاجتماع نتيجة الجو المتوتر الذي كان يسوده التشكك والتنافر بين⁽³⁾ الوزراء من جهة، ومن جهة أخرى كانت علاقة أركان الجيش الشرقية بالجيش على الحدود سيئة وباشتداد الأزمة، دعا فرحات عباس رئيس الحكومة بموافقة كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال إلى اجتماع العقداء⁽⁴⁾، حيث اقترح الباءات الثلاث عقد مؤتمر مشكل من مجالس الولايات يقومون فيه بتحليل معمق للوضع، ليصبح المجلس الوطني للثورة أكثر تمثيلا وهو الذي يعين حكومة جديدة وقد قام كريم بلقاسم بتصريح في مجلس الوزراء الذي انعقد في 1 جويلية 1959: "نحن بحاجة إلى سلطة صارمة، متينة، منسجمة، ثورية ومحصورة".

ومن جهة اقترح محمود الشريف تعديل الحكومة وبقيائها داخل التراب الوطني، أخيرا كان مقترح الباءات الثلاث الموافق عليه من قبل رئيس الحكومة المؤقتة (ج.ج) والمتمثل في جمع مجالس الولايات وهو الذي حظي بالموافقة.⁽⁵⁾

¹ - محمد عباس: مرجع سابق، ص 470.

² - علي كافي: المصدر السابق، ص 250.

³ - مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص 240.

⁴ - زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 66.

⁵ - مذكرات اللواء حسين بن معلم: حزب التحرير الوطني، ج1، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2014، ص 187.

كما أن كريم بلقاسم انتقد طريقة تسيير الثورة من 11 وزيرا يمثل كل واحد منهم حكومة بذاتها، كما انتقد عجز الحكومة عن القيام بمهامها المنوطة بها، فكان من بين الداعين للإجتماع، أما بوصوف الذي أكد بأن الإصلاح المؤسساتي للثورة قد فرض نفسه، وأنه قد كثرت الشكوى ضد الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة. حيث قدم في اجتماع الحكومة يوم 10 جويلية مقترح فرحات التالي إلى قادة أعضاء مجالس الولايات الحاضرين: "أثناء الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء لاحظت بأن أزمة كبيرة قد أوصلت الحكومة إلى طريق مسدود، وحيث أنني لم أتمكن من تفعيل تحكيم الحكومة (م.ج.ج) وكذا المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي شكك البعض في تشكيلته وجدت الحكومة نفسها مشلولة، في هذه الظروف فإنني أتحمّل كامل مسؤولياتي باعتباري رئيسا للحكومة، أدعوكم إلى الاجتماع في أقرب الآجال، من أجل تزويد الثورة الجزائرية بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية لا نزاع في شأنه عندها سيكون هذا مؤهلا لما يلي:

- * استقالة الوزراء الحاليين.

* تكليف حكومة جديدة.

* تزويد ثورتنا إستراتيجية جديدة. (1)

أما عن شروط المشاركة في اجتماع تونس، فقد اقترح كريم أن يكون مقياس المشاركة من رتبة رائد فما فوق، وهو ما منحه امتيازاً لو جرى القبول به، لكن بوصوف وبن طوبال اعترضوا على حضور الرائد ايدير (2)، (3) هذا وقد حاولت قيادة الخارج فرض شروط كانت تراها موضوعية على قادة الداخل، وذلك قصد تفعيل اجتماع تونس ذاك، من ذلك أنه يلزم لكل قائد ولاية أن يكون محملاً بوثيقة تكون كتابية يحضرها معه كدليل على ثقة المجاهدين به، هذا إلى جانب كون الاجتماع في حد ذاته حدد

¹ - مذكرات اللواء حسين بن معلم: حزب التحرير الوطني، مصدر سابق، ص 188.

² - الرائد ايدير: رائد في جيش التحرير الوطني وأمين عام في وزارة القوات المسلحة ولد ببجاية وكان ضابط بالجيش الفرنسي برتبة ملازم عين مسؤولاً عسكرياً على الحدود الجزائرية الليبية 1957، مستشار كريم بلقاسم ورئيس ديوان قيادة القوات المسلحة (1858-1960)، ينظر عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، منشورات بلوتوا، الجزائر، 2009، ص 24.

³ - محمد حربي: المصدر السابق، ص 205.

له مقر وزارة الدفاع التابعة للحكومة (م.ج.ج) لعد جلساته⁽¹⁾ ليتم الإتفاق في الأخير على تعيين سبعة عقداء بالإضافة إلى الباءات الثلاث⁽²⁾ كان المطلوب منهم وضع إستراتيجية عسكرية وسياسية ودبلوماسية جديدة للثورة التي كانت تعيش أصعب مراد لها، فالجنود كانوا يسقطون بالمئات جراء الهجمات الشرسة التي شنها موريس شال ويحاولون التصدي لها بإمكانياتهم المتواضعة، في حين كانت الأسلحة والقوات متراكمة والقيادة شاغرة في الخارج⁽³⁾.

2/ المشاركون في الاجتماع:

لقد كانت هناك نقاشات، حول من يحق له حضور الاجتماع بتونس، ونجد أن العقيد لطفي قد رفض في بداية الاجتماع حضور الباءات الثلاث، لأنه من غير المعقول في نظره أن يكونوا الحكم والخصم في نفس الوقت، لكن كما سبق وذكرنا أنهم من بين الذين دعوا الاجتماع تونس، فكان لهم الحق بالمشاركة، ونجد أن الباءات الثلاث، قد اختلفوا فيما بينهم أيضا حول من يحث لهم المشاركة، فكريم أراد أن يدعم موقعه بمشاركة الكومندان إيدير مولود، إلا أن بوصوف وابن طوبال رفضا هذا الأمر، ليتم الإتفاق في الأخير على مشاركة 10 عقداء، هم اللجنة السباعية⁽⁴⁾ التي كانت تعتبر القيادة العليا للجزائر، حيث جمدت الحكومة المؤقتة نفسها نهائيا، وتخلت عن كل صلاحياتها للجنة، بالإضافة إلى مشاركة الثلاثي⁽⁵⁾.

2-أ/ الباءات الثلاث:

* كريم بلقاسم: ولد عام 1922 في عائلة من أعيان الريف في منطقة الميزان، وانخرط في صفوف حزب الشعب بعد 1945م، حيث قاد تمردا مسلحا في جبل القبائل حتى عام 1947، حكم عليه بالإعدام مرتين، أحد مؤسسي جبهة التحرير وعضو في قيادتها العليا عام 1962، عين نائبا لرئيس الدولة، ووزيرا للقوات المسلحة، ثم وزيرا

¹ - علي كافي: المصدر السابق، ص 311.

² - محمد حربي: المصدر السابق، ص 206.

³ - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 486.

⁴ - محمد حربي: المصدر السابق، ص 205.

⁵ - مصطفى الهشماوي: المصدر السابق، ص 133.

للشؤون الخارجية ووزيرا للداخلية، من أبرز الموقعين على اتفاقية إيفيان لقي مصرعه مقتولا في أحد فنادق فرانكفورت عام 1970م.⁽¹⁾

* **عبد الحفيظ بوصوف:** ولد سنة 1926م بميلة من عائلة ذات أصول برجوازية، انضم إلى حزب الشعب لانتصار الحريات الديمقراطية، ثم انضم للمنظمة السرية (L'os) شارك في اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ساهم في تأسيس جبهة التحرير الوطني، وكان أحد أعضاء جماعة 22 التي فجرت الثورة، حل محل العربي بن مهيدي على رأس الولاية الخامسة، عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية 1957، ثم وزيرا للاتصالات العامة والتسليح في الحكومة المؤقتة، له الفضل في تأسيس المخابرات الجزائرية خلال الثورة من وجدة، بعد الاستقلال انسحب من الحياة السياسية، فأصبح رجل أعمال توفي يوم 31 ديسمبر 1980م.⁽²⁾

* **لخضر بن طوبال:** ولد سنة 1923م بمدينة ميلة، من عائلة ريفية فقيرة، انضم إلى حزب الشعب، فالمنظمة الخاصة، شارك في تأسيس جبهة التحرير الوطني، عين وزير للداخلية في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية وشارك في اتفاقية إيفيان، ثم عين وزيرا للدولة في الحكومة الثالثة برئاسة بن خدة.⁽³⁾

2-ب/ أعضاء قيادة هيئة الأركان:

* **هوارى بومدين:** اسمه الحقيقي محمد إبراهيم بوخروبة، ولد سنة 1923م بالقرب من قالمة، من عائلة فلاحية قدمت من قسنطينة، درس في مدرسة ابتدائية فرنسية وفي نفس الوقت كان يدرس في مدرسة قرآنية، درس بقسنطينة ثم بجامع الأزهر بالقاهرة، التحق بالثورة في فيفري 1955م بالمنطقة الخامسة (وهران)، حل محل بوصوف

¹ - محمد عبد الغني جاسر: موسوعة مشاهير ونظماء وشخصيات من التاريخ، ط1، دار البرهان، القاهرة، 2008، ص20.

² - Le MLG (Ministère de l'armement et des Liaisons Générales), Abdelhafidh boussouf ou la Stratégie ou service de la revolution, gharmata édition, Alger, 2014, p 24.

³ - محمد الشريف ولد حسين: من المقاومة إلى الحرب من أجل الإستقلال (1830-1962م)، دار القصة، الجزائر، 2010، ص 8.

على رأس الولاية الخامسة 1957، برتبة عقيد، ثم عين قائدا لأركان الجيش وفي 1960م أصبح قائد هيئة الأركان العامة. (1)

* **محمدي السعيد**: ولد بناحية الأربعاء بتييزي وزو في 1912/12/27، انضم إلى حزب نجم شمال أفريقيا سنة 1936، وتطوع في الجيش الألماني ضد الاستعمار الفرنسي و وقع في الأسر سنة 1944 إلى سنة 1952.

وفي سنة 1955 انخرط في جيش التحرير الوطني ليصبح عام 1956 قائد الولاية الثالثة بدلا عن كريم بلقاسم، عين في أفريل 1958 قائدا للأركان في شرق البلاد، إشتغل منصب وزير الدولة في الحكومة المؤقتة. (2)

2-ج/ قادة الولايات:

* **العقيد علي كافي**: ولد في 7 أكتوبر 1928م بمزرعة قرب الحروش من عائلة ريفية فقيرة درس في المدرسة الكتانية وحفظ القرآن، انخرط في حركة انتصار الحريات الديمقراطية وعمره 16 عاما، انضم لجبهة التحرير الوطني بداية 1955م، وعين مسؤول الولاية الثانية في 1956م، وفي أفريل 1957م رقي إلى عقيد عن الولاية الثانية، ليشترك في 1959م في CNRA. (3)

* **العقيد لطفلي**: اسمه (الحربي سي إبراهيم) ولد بتلمسان في 5 ماي 1934م من عائلة بسيطة، درس بالجزائر و وجدة المغربية، ثم عاد لتلمسان لمواصلة دراسته الثانوية، وتزامن ذلك مع اندلاع الثورة التحريرية كان ميالا لحركة انتصار الحريات وفي جانفي 1956 التحق بجيش التحرير الوطني وفي سنة 1957م رقي إلى رتبة رائد، اسمه الحربي سي إبراهيم، وعين قائد للولاية الخامسة في 1958م، سقط شهيدا في 27 مارس 1960م. (4)

* **الرائد الحاج لخضر (العبيدي محمد الطاهر)**: المجاهد عبيدي محمد الطاهر المعروف بالحاج لخضر، ولد سنة 1916م غرب مدينة باتنة، من عائلة فقيرة، من أعضاء حزب

¹ -Achour cheurfi: Dictionnaire de la révolution Algérienne, 1954-1962, casabah éditions, Alger, 2009, p89.

² -ibid, p151.

³ - علي كافي: المصدر السابق، ص15.

⁴ - محمد الشريف ولد حسين: المرجع السابق، ص90.

الشعب الجزائري، وأصبح نضاله في حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، عين مسؤولاً عن الولاية الأولى (الأوراس) سنة 1958م.⁽¹⁾

* **سعيد يازوران**: ولد في 18 مارس 1912م بتيزي وزو من عائلة متوسطة الدخل، تحصل على شهادة الابتدائية، كان ميالا إلى حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، عين قائدا على الولاية الثالثة (القبائل) عام 1957م.⁽²⁾

* **سليمان دهيليس**: المدعو (سي الصادق) مجاهد وقائد للولاية الرابعة خلال حرب التحرير، ولد في فيفري 1920م بمنطقة تيزي وزو، انخرط في حزب الشعب الجزائري، التحق بصفوف جيش التحرير الوطني بعد اندلاع حرب التحرير.⁽³⁾

وتجدر الإشارة إلى أن الولاية السادسة كانت غائبة عن الاجتماع لكونها أصبحت بدون هيكلية بسبب استشهاد قائدها الحواس مع قائد الولاية الثانية عميروش بجبل ثامر.⁽⁴⁾

3/ محاور الاجتماع ومدته:

انطلق اجتماع العقداء بالعاصمة تونس في جو متوتر للغاية وذلك بسبب رغبة كل طرف في فرض آرائه الرامية إلى تزعم الثورة، وطغت إلى السطح النزعات والصراعات بين القادة السياسيين والقادة العسكريين، في الوقت الذي كان يجب على المجتمعين إعادة الاعتبار للثورة وإعطائها دفعا جديدا في ظل المعطيات التي تعيشها فقد عرفت جلساته تقطعا نتيجة الخلاف الذي حصل بين المجتمعين.⁽⁵⁾

ففي الجلسة الأولى ظهر أول مثال على ذلك، حيث اعترض العقيد لطفي على حضور الباءات الثلاث ذاك الاجتماع، قائلا: "ثمة أزمة داخل الحكومة وقد دعوتهم القادة العسكريين للحكم في النزاع، لكن هنا أعضاء في الحكومة المؤقتة هم في ذات

¹ - الرائد عمار ملاح: قادة جيش التحرير الوطني الولاية الأولى، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 224.

² - محمد شنبوب: اجتماع العقداء العشر، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013، ص 52.

³ - محمد الشريف ولد حسين: المرجع السابق، ص 88.

⁴ - علي كافي: المصدر السابق، ص 254.

⁵ - مصطفى الهشماوي: المصدر السابق، ص 136.

الوقت قضاة وأطراف في النزاع، أسألكم ما مكانتكم هنا، إما أن تخرجوا وتتركونا نقوم بالتحكيم، وإما أن تقوموا باستدعاء كل أعضاء الحكومة".⁽¹⁾

وحسب ما أورده الهشماوي فقد خرج كريم وتبعه كل من بوصوف وبن طوبال، وبعد أخذ ورد استدعي هؤلاء للمشاركة⁽²⁾، وكانت نقطة البداية في الاجتماع استقالة الأمين دباغين وهنا قال الباءات بأنه لم يكن يمثل للتعليمات بل لم يكن في مستوى مسؤوليته، نحن نضع المشكلة بين أيديكم وأنتم قرروا ما تشاءون ونحن معكم، هنا رد بومدين قائلا إننا سنتكفل بالمهمة ونتحمل هذه المسؤولية، فتدخل بعد ذلك علي كافي موجهها الكلام إلى الباءات الثلاث قائلا: بما أنكم سلمتم كل شيء بين أيدينا، فالرجاء أن تتركونا وحدنا ونتدارس الأمر، وبعد خروجهم قال علي كافي لبومدين: أنا شخصا وباسم ولايتي لا أقبل هذه المسؤولية التي هي من صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية وحده، إنها ليست أزممتنا إننا قدمنا هنا لنطرح مشاكلنا، وإذا بهم يفاجئونا بأزمة.

ثم تقدم كل عضو في الحكومة بإعطاء رأيه، وتوضيح موقفه، والأسباب التي أدت إلى الأزمة.⁽³⁾

وقد اختلف الحاضرون حول تقبل هذه المسؤولية، حيث اعتبرها البعض من صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية.⁽⁴⁾

كما تم إثارة عدة مسائل أهمها مسألة تمديد السلاح عبر خطي موريس وشال ووجوب دخول القادة والمسؤولين، وفك الحصار على الحدود بالإضافة إلى إخراج الحكومة من أزممتها.⁽⁵⁾

وفي هذا الإطار قدم كريم بلقاسم تقريرا حول أهم عمليات مخطط شال، التي شنها العدو على جيش التحرير الوطني منذ شهر فيفري 1959، كما أضاف المالك من جانبه

¹ - محمد حربي: المصدر السابق، ص 206.

² - مصطفى الهشماوي: المصدر السابق، ص 137.

³ - علي كافي: المصدر السابق، ص 254.

⁴ - نفسه، ص 255.

⁵ - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 491.

وثيقة أخرى تتضمن عددا من الإجراءات المقترحة على جيش التحرير الوطني والحكومة المؤقتة والرامية إلى استرجاع الأمور على الصعيدين العسكري والدبلوماسي⁽¹⁾.

لقد شهد الاجتماع مشادات حادة حول الوضع العام لجيش الحدود، والتي كانت فيه الوحدات المقاتلة تعاني بسبب الفوضى وتجميدها عبر الحدود، في الوقت الذي كانت فيه الثورة بحاجة إلى مثل هذه القوات، حيث حمل بعض العقداء مسؤولية هذا الوضع إلى الباءات الثلاث (بوصوف، بن طوبال، كرم)، فكان ردهم أن رموا بالمسؤولية على قادة الجيش بالحدود، خاصة من الناحية الشرقية⁽²⁾، ومن هنا تدخل علي كافي، منتقدا كريم بشدة، وحمله المسؤولية كاملة لما يحصل للثورة، من تراجع عبر الحدود⁽³⁾، وقد كان الصراع على أشده بينهما، مما أثر سلبا على سير الاجتماع.

وبغض النظر عن هذه المشاحنات بين العقداء، كان عليهم دراسة التدابير العسكرية والدبلوماسية التي بإمكانها تعديل الوضع.⁽⁴⁾

على العموم لقد كان ذلك الاجتماع تقويما عاما لمسيرة الثورة عرضت فيه قضية عبان رمضان و مسألة تأطير الولايات خاصة الولايات التي اتخذت لنفسها مراكز على التراب التونسي و ظهر التسبب في وحداتها المرابطة على الحدود، كما عرف الاجتماع انتقادات حول موضوع تكوين الحكومة المؤقتة بسبب تشكيلتها التي ضمت بعض العناصر التي لم تحظى بالموافقة الجماعية⁽⁵⁾

لقد كانت هذه المشادات الحادة بين العقداء المجتمعين سببا في طول مدة الاجتماع.

¹ - مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص 240.

² - محمد حربي: المصدر السابق، ص 207.

³ - علي كافي: المصدر السابق، ص 254.

⁴ - محفوظ قداش: المصدر السابق، ص 193.

⁵ - محمد زروال: مصدر سابق، ص 414.

مدته:

انعقد الاجتماع كما سبق وذكرنا في ظروف جد صعبة، كانت تعيشها الثورة التحريرية سواء على المستوى الداخلي (الكفاح المسلح على مستوى الولايات) أو على المستوى الخارجي (الحكومة المؤقتة)، حيث استمر هذا الاجتماع من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959م، اجتمع فيه مجموعة من القادة البارزين لدراسة الوضع السائد الذي تمر به الثورة التحريرية⁽¹⁾، وقد اختلفت الآراء حول تاريخ انعقاده، فحسب محمد حربي فإن هذا الاجتماع دام 110 يوما، وذكر أنه انعقد فيما بين صيف وخريف عام 1959م⁽²⁾، أما علي كافي فقد قال بأنه دام 94 يوما بوصفه الاجتماع أنه منعرج حاسم، خطير وموضوعي في نفس الوقت، تخللته انقطاعات نتيجة رفع عدة جلسات بصورة عنيفة، كادت تؤدي إلى ما لا يحمد عقباه⁽³⁾، ويذكر مصطفى الهشماوي أن الاجتماع تواصل أكثر من ثلاثة أشهر كانت زاخرة بالمشاورات والاتصالات ويُرجع سبب طول مدة الاجتماع إلى الخلافات والصراعات التي كانت بين المشاركين في الاجتماع، و الاتهامات المتبادلة والنقاشات الطويلة.⁽⁴⁾

بينما يذهب بن خدة إلى أن الاجتماع دام مدة أطول من ذلك، حيث يؤكد أن مدة الاجتماع بلغت أربعة أشهر وأربعة أيام، أي 125 يوما بالضبط وهو الرأي الأصوب إذا علمنا بدايته ونهايته.

وبناء على تلك المعطيات، كانت بداية الاجتماع بتونس ونهايته بطرابلس، دامت جلساته 124 يوما، وتوقف لمدة 10 أيام، وعليه فغن الجلسات الفعلية كانت 114 يوما. ومن هنا فإن الاجتماع قد بدأ من 11 أوت وأستمر إلى غاية 16 ديسمبر من نفس السنة.⁽⁵⁾

¹ - محمد زروال: المصدر السابق، ص 413.

² - محمد حربي: المصدر السابق، ص 206.

³ - علي كافي: المصدر السابق، ص 255.

⁴ - مصطفى الهشماوي: المصدر السابق، ص 134، 135.

⁵ - حسين بن معلم: مصدر سابق، ص 170.

وهكذا تواصل الاجتماع، الذي يعد أطول اجتماع في تاريخ الثورة الجزائرية، بعد الكثير من الإنقطاعات، توصل فيه العقداء إلى مجموعة من القرارات، غيرت ولو بقليل مسار الثورة إلى الطريق الصحيح.

4/ نتائج الاجتماع وقراراته:

لقد تسبب هذا الاجتماع بتصدع بين العقداء العشر أنفسهم و كانت الولايات لا تتفق هي الأخرى فيما بينها أحيانا (سوء تفاهم بين العقداء)¹، إلا أنهم و من خلال اجتماعهم بتونس أرادوا تصحيح جبهة التحرير، وتغيير الحكومة المؤقتة التي يرون أنها مقصرة وفقدت ثقة المجاهدين⁽²⁾، ورغم أن الاجتماع كان ذا دلالة سياسية، إلا أنه من جانب آخر أعطى تقييما شاملا للأوضاع ذات الصلة بالثورة داخليا وخارجيا مع التركيز على التقييم العسكري لأهميته، خاصة بعد اعتماد السلطات الفرنسية على سياسية القبضة الحديدية اتجاه الثورة التي جسدتها العمليات العسكرية الكبرى بقيادة الجنرال شال، والتي كبلت أيادي المجاهدين، ومن أهم النتائج التي وصل إليها اجتماع تونس، وفق الإنزلاقات والتدهور الذي شهدته ساحة الثورة، داخليا⁽³⁾.

وقد توج اجتماع العقداء أوت إلى ديسمبر 1959 بعقد المؤتمر الثالث للمجلس الوطني للثورة في ديسمبر 1959م، جانفي 1960م، وذلك من أجل الحل النهائي للأزمة⁽⁴⁾، وقد توصل العشرة إلى تعيين مجلس وطني جديد مكون من أعضاء بالأصالة وأعضاء بالتصويت⁽⁵⁾، استبعد منه كل من الأمين دباغين وتوفيق المدني ومحمود

¹ - محمد زروال: مصدر سابق، ص 415.

² - عز الدين: المصدر السابق، ص 332.

³ - علي كافي: المصدر السابق، ص ص 324، 325.

⁴ - سيد علي احمد مسعود: تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960-1961)، رسالة ماجستير، محمد العربي

الزبيري، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، الجزائر، ص 11.

⁵ - زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 66.

الشريف⁽¹⁾ ومحمد البجاوي⁽²⁾ وصالح الوانشي، وعبد المالك تمام⁽³⁾، وعلل حذف الأمين دباغين بسبب موقفه في قضية عميرة، واتهم المدني بقلّة الإحتراس وبإفشاء مداولات الحكومة، أما محمود الشريف فلم يعد له نفوذ على الولاية الأولى.⁽⁴⁾

وللإشارة فقد تم ضم كل أعضاء مجلس الولايات، ومسؤولي الفيدراليات الثلاث علال الثعالبي (تونس)، بن سالم نور الدين (مركش)، وقادة فدرالية فرنسا كل من بوداود، العدلاني، بوعزيز، هارون، سويسسي وذلك بصفتهم أعضاء وجوبيين فيه منذ الدورة الثانية للمجلس في أوت 1957م⁽⁵⁾.

وبذلك أصبح العسكريون يشكلون 3/2 من المجلس الوطني للثورة، مقابل 3/1 من السياسيين.⁽⁶⁾

هذا ومن قرارات الاجتماع كذلك، ضرورة تعيين قيادة جديدة وإعادة تنظيم الجيش كما ألح العقداء على ضرورة وضع برنامج وقوانين أساسية للثورة، وكذا تحديد برنامج عمل وآفاق للمستقبل، ودعا العقداء باجتماعهم إلى ضرورة الحذر من سياسة ديغول

¹ - محمود الشريف: ولد سنة 1915م بتبسة قائد الولاية الأولى، وزير التسليح، شارك في ح.ع.2، بعد مجازر 8ماي 1945م انضم إلى حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، التح بصفوف جيش التحرير الوطني بولاية الأوراس، وفي أوت 1957م عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ وأوكلت له في أول حكومة (م.ج.ج) وزارة التسليح والتموين 1958-1960م، توفي عام 1987، ينظر: عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام...، مرجع سابق، ص 334-335.

² - محمد بجاوي: ولد بثلسمسان ودرس المدرسة الفرنسية، حاز على شهادة البكالوريا وانتسب إلى كلية الحقوق في غرومبول الفرنسية علم 1948م لينال شهادة دكتوراه دولة في الحقوق عام 1957م التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني 1957م، تولى منصب مستشار لرئيس الحكومة فرحات عباس، ينظر: عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 63-64.

³ - عبد المالك تمام: ولد في الجزائر العاصمة سنة 1920م، انخرط في حزب الشعب الجزائري خلال ح ع 2 يعد واحدا من أقطاب التيار المركزي، عمل مساعدا لعبان في العاصمة، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، توفي يوم 13 فيفري 1978م، ينظر: عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 190.

⁴ - محمد حربي: المصدر السابق، ص 206.

⁵ - زهير إحدادن: مرجع سابق، ص 66.

⁶ - محمد حربي: المصدر السابق، ص 206.

خاصة ذلك الخطاب الذي ألقاه في 19 ديسمبر 1959م، والذي كان الهدف منه زعزعة الثقة في نفوس المجاهدين.⁽¹⁾

فقد أكد العقداء خلال اجتماعهم على ضرورة التفكير لتحطيم الخطوط المكهربة على الحدود ونقل العمل المسلح إلى الخارج وإعادة جبهة التحرير الوطني إلى الجزائر فعلى الصعيد العسكري قرر العقداء:

- تنظيم عدد من العمليات المسلحة داخل الوطن.
- استئناف العمليات الفدائية بنصب الكمائن لقوافل العدو، ودوريات في مناطق الوطن.

- أما على الصعيد السياسي: اتفق العشرة مع فرحات عباس على ضرورة استئناف المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وعقد دورة موسعة لكامل الأعضاء نهاية 1959م⁽²⁾. انطلاقاً من القرارات المذكورة نجد أن أهم شيء تحقق هو ما قاله دحلب سعد وهو "اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية" وبهذا يكون اجتماع العقداء العشر بمثابة الاجتماع التحضيري لاجتماع (م.و.ث.ج)، أما عن القرارات إذا ما كانت كافية وجذرية هو ما سنحاول التطرق إليه من خلال انعكاسات قرارات الاجتماع على الهيئات القيادية.

¹ - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 493.

² - مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص 241.

الفصل الثالث

انعكاسات اجتماع العقداء على الهيئات القيادية

1/ اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس (1959-1960)

2/ تأسيس هيئة الأركان العامة

3/ تأسيس اللجنة الوزارية للحرب

1/ اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس (1959-1960)

بعد اجتماع العقداء العشر، وأمام الوضع السياسي الذي كانت تواجهه الثورة من جراء المشاريع السياسية التي يتنزعها ديغول لتصفية الثورة، وتصاعد العمليات العسكرية في الجزائر والقمع الذي يعانيه الشعب، كان إجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة عادية بطرابلس المغرب وذلك من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960م.⁽¹⁾

حيث أن الحكومة الليبية قد أبدت للمجتمعين استعدادها الكامل لاحتضان ذلك اللقاء الهام ويذكر اللواء حسين بن معلم أنه قد برمج أن يدوم اجتماع (م.و.ث.ج) عدة أيام غير أنه امتد إلى شهر وذلك بسبب عمق الخلافات وصعوبة الاتفاق على الحلول والتسويات، وقد كان على المجلس أن يستمع إلى تقارير الوزراء، وحل المشاكل العسكرية وأخيرا ضبط برنامج عمل للمرحلة المقبلة⁽²⁾.

ويذكر سعد دحلب أنه كان النتيجة الوحيدة التي توصل إليها العقداء⁽³⁾، وأن محادثات المؤتمر دامت أربعين يوما، في حين يذكر مصطفى بن عمر أن الاجتماع دام شهرا كاملا بمقر البرلمان الليبي الذي وضع تحت تصرفهم دون مقابل.⁽⁴⁾

اعتبرت هذه الدورة بالغة الأهمية، حيث شهدت الثورة الجزائرية العديد من الأحداث الهامة، فقد ظهرت في الفترة ما بين المؤتمر الثاني والثالث للمجلس الوطني للثورة ظهور الحكومة المؤقتة 1958/9/19م، والإعتراف المتزايد بها كقائدة سياسة لكفاح الشعب الجزائري، أيضا سقوط الحكومة الفرنسية الرابعة ومجيء ديغول للحكم معلنا قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة وما تبع ذلك من دعوته للشعب الجزائري بإلقاء السلاح مقابل المساواة، وعند فشله في ذلك شرع في تطبيق مخططاته للقضاء على الثورة، كمشروع

¹ - أزعدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص222.

² - حسين بن معلم: مصدر سابق، ص188.

³ - سعد دحلب: المصدر السابق، ص106.

⁴ - مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص247.

قسنطينة الاقتصادي ومخطط شال العسكري⁽¹⁾، الذي أصبح يهدد مصالح جيش التحرير الوطني، كونه يعتمد على تموين عملياته من القاعدتين الشرقية والغربية، على الحدود باعتبارهما الشريان الحيوي والإستراتيجي للجيش، لذلك حاول ديغول من خلال مشاريعه الإصلاحية والعسكرية خنق الثورة والقضاء عليها.⁽²⁾

ومن الظروف الداخلية التي عجلت بعقد المؤتمر محاولة فرنسا فصل الصحراء عن الجزائر، وهذا جزء من إستراتيجية ديغول الرامية إلى إجهاد الثورة الجزائرية من جهة والنهوض بالاقتصاد الفرنسي المنهار من جهة أخرى.

وقد حضر هذا الاجتماع على الأعضاء الذين سجلت أسماؤهم اللجنة السباعية وأصبحت عضويتهم أمرا واقعا⁽³⁾، وحسب ما أورده محمد حربي فإن جلساته كانت معتركا صاخبا حقيقيا، سيطرت عليه الشتائم والاتهامات الشخصية، بسبب شدة الخلافات والصراعات بين الدوائر، حيث يذكر فرحات عباس، إن بن يوسف بن خدة لم يكن مناصر لسياسته، فأكد على ضرورة نهج برنامج عمل ثوري يقوم على التوجهات الإشتراكية وكريم بلقاسم الذي كان يريد مكان عباس وأتبعته انتقادات محمود الشريف وقايد أحمد في ما يتعلق بإيصال الأسلحة والذخيرة إلى الداخل.⁽⁴⁾

وفي بداية الاجتماع قام المجلس بإدخال بعض التعديلات على تشكيلة الحكومة المؤقتة الأولى، من ذلك أنه قام بتقليص عدد أعضائها من 19 عضوا إلى 13 عضوا⁽⁵⁾ وأبقى على مناصب كل من كريم بلقاسم الذي كان وزير الخارجية وعبد الحفيظ بوصوف، الذي كان وزيرا لإتصالات التسليح، ولخضر بن طوبال الذي كان وزير الداخلية⁽⁶⁾، ولربما يرجع الفضل في ذلك العمل التحضيري الجاد الذي قام به أعضاء

¹ - عمار قليل: ملحمة الجزائر، ج3، المصدر السابق، ص ص80-81.

² - الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص472.

³ - مصطفى الهشماوي: المصدر السابق، ص 136.

⁴ - حميدة عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص ص 217، 218.

⁵ - جريدة المجاهد: العدد 102، 14/8/1961م، ص 12.

⁶ - محمد تقيّة: الثورة الجزائرية، المصدر الرمز المال، تر: عبد السلام لعزيري، دار القصة للطباعة والنشر، الجزائر، ص 572.

اللجنة التحضيرية التي ضببت محاور الإجتماع الكبرى والتي تمحورت حول النقاط التالية:

- الوضع العسكري.
 - الوضع السياسي والإتصال مع فرنسا (المفاوضات).
 - معاناة الشعب داخل الجزائر و وضع اللاجئين.
 - الوضع المالي، والتشكيل المقبل للهيئة السياسية (الحكومة) والقيادة العسكرية.⁽¹⁾
- وجد المجلس الوطني للثورة الجزائرية نفسه وجها لوجه مع اشتراطات الثالوث، الذي قدم لائحة يملي فيها شروطه: لقد بقيت الثورة من دون رأس لمدة ستة أشهر ويجب الخروج من هذا الوضع، الحكومة أخفقت ونحن نقترح عليكم حكومة من خمسة أعضاء، تكون حكومة وقيادة لجبهة التحرير في نفس الوقت.⁽²⁾
- وبدأت المناقشات وكانت في صعود وهبوط، تصل تارة إلى حد التجريح والتهجم وخاصة في النقطة المتعلقة بالوضع العسكري والمالي⁽³⁾، وقد تم صياغة عدة قرارات سأحاول ذكر أهمها:

- خلال اجتماع أعضاء المجلس (و.ث.ج) الجدد بمدينة طرابلس تم دراسة الوضع السياسي للجزائر واستمع المجلس بالبيانات المتعلقة بنشاط الحكومة (م.ج.ج) وانصرف إلى بحث الوضعية العسكرية واتخاذ قرارات تتعلق بالخطط العسكرية وتنظيم طاقة جيش التحرير الوطني وتعزيزها.
- كما درس وضعية الشعب وكذا السياسة التي تبعتها الحكومة الفرنسية لكبت الثورة والهدف الأساسي الذي أراده المجتمعون هو تعزيز صفوف الثورة والتصدي لمحاولات فرنسا من خلال التفاوض مع الحكومة الجزائرية⁽⁴⁾.

¹ - مصطفى الهشماوي: المصدر السابق، ص 136.

² - محمد حربي: المصدر السابق، ص 210.

³ - مصطفى الهشماوي: المصدر السابق، ص 136.

⁴ - المجاهد: العدد 102، (14-08-1961)، ص12.

- كما قام المجلس بالمصادقة على موقف الحكومة (م.ج.ج) من مبدأ تقرير المصير وإعطائها حرية المبادرة في اتخاذ الموقف الذي تراه صالحا فيما يتعلق بالمفاوضات مع الحكومة الفرنسية⁽¹⁾.
- ومن القرارات التي خرج بها اجتماع المجلس (و.ث.ج) تعزيز إمكانية الثورة السياسية والعسكرية وتلقي الإعانة من كل المصادر التي تتعاطف مع القضية الجزائرية.
- أما على المستوى التنظيمي فقد قرر أعضاء المجلس إعادة تشكيل الجهاز الحكومي أو بالأحرى تعديل الحكومة المؤقتة وبذلك تحدد تشكيل الحكومة الجديدة⁽²⁾ حيث أعاد المجلس الوطني للثورة تثبيت فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة والجدير بالذكر أن كريم منذ بداية الاجتماع كان ضد إعادة تنصيب فرحات عباس، معتبرا أن الرئاسة يجب أن تعود إلى أحد المؤسسين التاريخيين (وهي في هذا يقصد نفسه) لأنه الوحيد الذي بقي من هؤلاء وقد رفض كل من بوصوف وبن طوبال فكرة تنصيب كريم على رأس الحكومة⁽³⁾ وأوكل لهذه الأخيرة المهام التالية:
- العمل في استمرار الاتصال مع فرنسا على مبدأ تقرير المصير بإجراء انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة.
- العمل على إحياء وحدة المغرب العربي.
- الضغط على الدول الإفريقية بسحب رعاياها من الجيش الفرنسي.
- إقناع الصين والاتحاد السوفياتي لتقديم المساعدات⁽⁴⁾.
- إنشاء لجنة للمحاسبة من أجل السهر على حسن سير مالية جيش التحرير الوطني، وعلى ضرورة تطبيق توجيهات المجلس المتعلقة بالتقشف في مستوى المصالح الإدارية والدبلوماسية ورفع ميزانية التسيير بالنسبة للولايات⁽⁵⁾.

¹ - مصطفى الهشماوي: المصدر السابق، ص 181.

² - ينظر الملحق رقم 3.

³ - سعد دحلب: مصدر سابق، ص 107.

⁴ - مصطفى الهشماوي: المصدر السابق، ص 137.

⁵ - جريدة المجاهد: العدد 59، 1960/2/5، ص 5.

كما دعا المجلس الوطني في الجانب العسكري إلى ضرورة القيام بعمليات عسكرية على الحدود لإتاحة تحويل النزاع الفرنسي الجزائريين كما طالب بعودة الضباط الكبار إلى الجزائر⁽¹⁾.

قرار هام آخر تم اتخاذه من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس ألا وهو "ينبغي أن تدخل قيادة الأركان وكذا جميع المسؤولين إلى داخل الوطن من أجل تعزيز الولايات"، غير أن قيادة الأركان بقيت في غارديماو.

ويذكر اللواء حسين بن معلم أنه خلال بداية سنة 1960م، أي بالموازاة مع اجتماع مجلس (و.ث.ج) كانت الوضعية على الحدود كارثية بسبب أجواء الانشقاق وعدم الانضباط والتفكك التنظيمي، وأن العقيد محمدي السعيد (المدعو سي ناصر) قائد أركان الشرق كان عاجزا عن التحكم عمليا في الأمور، ولم يتمكن من مواجهة مقتضيات وضعية صارت معقدة جدا، ويذكر حسين بن معلم أن محمدي السعيد لم يكن الرجل الأنسب للوضعية⁽²⁾.

ومن قرارات المجلس أيضا إلغاء وزارة الدفاع، وتكوين اللجنة الوزارية للحرب وهي غير واضحة المهام كما يذكر الهشماوي، كانت تضم كل من كرم بلقاسم، عبد الله بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف⁽³⁾، وقد كان رد فعل كريم عنيقا⁽⁴⁾ على ذلك، حيث قال: كيف يتم إلغاء وزارة الحرب ونحن في أوج ذروتنا من الحرب؟!⁽⁵⁾

كما تقرر إنشاء هيئة أركان الحرب العامة وأكلت لها مهمة تنسيق جيش التحرير الوطني في الداخل والخارج⁽⁶⁾ بقيادة هواري بومدين وتتكون من علي سنجلي قايد أحمد

¹ - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 494.

² - حسين بن معلم: مصدر سابق، ص 189.

³ - مصطفى الهشماوي: المصدر السابق، ص 138.

⁴ - رفض كريم بلقاسم اللجنة الوزارية بسبب تخوفه من ضياع منصبه كوزير للقوات المسلحة، فقد كان يسعى لأن يكون هو زعيم الثورة بقيادة الحكومة المؤقتة، ينظر سعد دحلب: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، المؤسسة الوطنية

للفنون المطبوعة، الجزائر، 2008، ص 107.

⁵ - سعد دحلب: المصدر السابق، ص 110.

⁶ - محمد صايكي: المصدر السابق، ص 302.

وعز الدين زراري⁽¹⁾، ويجدر بنا الذكر أن الكولونيل بومدين هو من قام بتعيينهم، حينما أعلن عن تكوين قيادة عامة تحكم بيدها جميع المسائل العسكرية للثورة تحت قيادته وبمساعدة ثلاث مسؤولين الذين ذكرهم.⁽²⁾

حاول المجلس الوطني للثورة أن يخرج بقرارات تصب لصالح الثورة الجزائرية بإعادة هيكلة جيش التحرير الوطني وتأكيد مقررات مؤتمر الصومام للثورة لصفة الدوام والاستمرارية للثورة الجزائرية، وبذلك يكون منعرجا حاسما في تطور مسيرة الثورة.

2/ تشكيل هيئة الأركان العامة 1960م:

منذ بداية عمل اللجنة السباعية ومنذ بداية الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة والمشاورات تجري حول فكرة تكوين قيادة الجيش التحرير، وفي النهاية حصل الاتفاق على إسم الهيئة والأشخاص فسميت "هيئة أركان الحرب العامة لجيش التحرير"، وأخذت صفة المسؤولية أمام المجلس، فأصبحت هيئة مثل الحكومة قانونيا⁽³⁾ وقد عين هواري بومدين قائدا عاما للأركان، وتتكون من علي منجلي⁽⁴⁾، وقايد أحمد⁽⁵⁾، وعزي الدين زراري⁽⁶⁾، وشرعت الهيئة في ممارسة مهامها ابتداءً من 23 فيفري 1960م تحت سلطة اللجنة الوزارية للحرب⁽⁷⁾، وبمجرد التعيين، تحركت قيادة الأركان، وعملت على إعادة

¹ - بوعويبة عبد المالك: العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية، رسالة ماجستير، شاول حباس، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، (2006/2005)، ص 144.

² - عمار قليل: المصدر السابق، ص ص 82-83.

³ - مصطفى الهشماوي: المصدر السابق، ص 138.

⁴ - علي منجلي: ولد في 7 ديسمبر 1922 بولاية سكيكدة، شارك في مظاهرات 8 ماي 1945، وفي 1959 كان النائب العام لدى المحكمة العسكرية التي ترأسها بومدين (مؤامرة العقداء) وشارك في مفاوضات إيفيان الأولى. ينظر: محمد عباس رواد الوطنية (شهادة 28 شخصية وطنية)، دار هومة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص 421، 422.

⁵ - سي سليمان: ولد في 17 مارس 1921 في تيارت أنضم إلى الثورة نهاية 1955م، عضو المجلس الوطني للثورة سنة 1959، وفي 1960 أصبح أحد نواب بومدين في (ه.أ.ع) شارك في مفاوضات إيفيان. ينظر: عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام الشهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، منشورات بلوتوا، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص ص 429، 430.

⁶ - الرائد عز الدين: ولد في 8 أوت 1923 ببجاية أنهى المرحلة الابتدائية، كان ميالا إلى Mthd، انضم إلى جبهة التحرير الوطني في مارس 1955، كان عضوا في CNRA عين عضو في هيئة الأركان الموحدة. ينظر: عبد الله مقلاتي: مرجع سابق، ص 299.

⁷ - إبراهيمي لونيبي: المرجع السابق، ص 96.

تنظيم الجيش على الحدود الشرقية والغربية وكان أول إجراء لها إستدعاء الضباط القدامى، وتسريح المعتقلين على إثر حركة العقيد العموري⁽¹⁾، وعملت على تقنين الوحدات الفرنسية على طول الحدود بواسطة الدخول في مواجهات عنيفة معها، كما أنشأ بومدين قيادتان فرعيتان بتونس، الأولى في الشمال بقيادة بن سالم والشاذلي وعبد الغني، والثانية في الجنوب بقيادة صالح السوفي.⁽²⁾

وقد أسندت لهيئة الأركان مهمة:

- إعادة تنظيم جيش التحرير.

- ربط الاتصال مع قوات جيش التحرير بداخل الجزائر وفتح جهات جديدة على الحدود الجنوبية والشرقية.

وقد كان عليها العمل ضد القوات الفرنسية المرابطة على الحدود وحراسة الخطوط المكهربة، وبسرعة فائقة أرجعت الثقة للجندي في نفسه وسلاحه.

كما قامت بتشكيل وحدات قتالية بصفة موحدة، كل وحدة تدعى فيلق يضم 527 جندي وضابط، ووحدة التسليح، وعين لكل وحدة قطاع عملها.⁽³⁾

كما قامت هيئة الأركان العامة بتدعيم جيش الحدود، إذ ضاعفت تعداد صفوفه باستقبال كل المغتربين الجزائريين الذين يصلون إلى الحدود ليضافوا إلى من كانوا مستقرين بها، وقد أنشأ بومدين عدة مراكز لتكوين الوافدين الجدد إلى جيش الحدود، الذي وصل تعداداه حسب الرائد عز الدين إلى عشرين ألف⁽⁴⁾.

تمكنت هيئة الأركان ولو جزئياً من تحقيق الأهداف التي رسمتها، وواصلت خطواتها بثبات وتمكنت من التحكم في الوضع حيث أصبح لها جيش منظم وهذا ما سيولد الخلافات مع كل من اللجنة الوزارية للحرب والحكومة المؤقتة.

¹ - مصطفى الهشماوي: المصدر السابق، ص 140.

² - محفوظ قداش: المصدر السابق، ص 194.

³ - مصطفى الهشماوي: المصدر السابق، ص 139-140.

⁴ - محفوظ قداش: المصدر السابق، ص 220.

2-أ/ الخلاف مع الحكومة المؤقتة:

تزامن تأسيس هيئة الأركان مع إنشاء الحكومة المؤقتة الثانية، أثناء إجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس، في الفترة ما بين 1959/12/16م و1960/01/18م حيث شكلت الحكومة المؤقتة قطبا سياسيا وهيئة الأركان قطبا عسكريا، وقد دخلت هذه الأخيرة في نزاع حول السلطة مع الحكومة المؤقتة في المرحلة الأخيرة من عمر الثورة، نتيجة عدة أسباب وعوامل.

خلال النصف الأول من 1960م أصبحت (ه.أ.ع) تمثل قوة عسكرية وسياسية على الحدود، كما سبق وذكرنا ومن هذا المنطلق دخلت الهيئة معسكر السباق نحو السلطة مع (ج.م.ج.ج).⁽¹⁾

ويرجع بن يوسف بن خدة أسباب الأزمة إلى الفصل بين الداخل والخارج، حيث كانت هيئات الثورة القيادية الموجودة بالخارج، بعيدة عن واقع الحرب، تعالج الأزمات على أساس عقليات الأشخاص وليس على أساس مبادئ وأفكار ومناهج العمل وكذا غياب برنامج دقيق وعملي ... وكل ذلك جعل الجزائر تعيش حالة فراغ سياسي⁽²⁾. و من الأسباب التي أدت إلى الأزمة أيضا نذكر:

اتجاه هيئة الأركان إلى الاهتمام بالوحدات المرابطة على الحدود حيث استولت على جنود الولايات المتاخمة للحدود، وجعلت منهم قوة تعمل لصالحها ضد الحكومة المؤقتة دون القيام بواجبها اتجاه الولايات التي كان من المفروض أن تزودها بالأسلحة، ودون أن تعمل على إدخال هذه الوحدات إلى الداخل.

اتجاه (ج.م.ج.ج) و (ه.أ.ع) إلى محاولة تنفيذ نفوذهما في الولايات، تمهيدا للسيطرة على الأوضاع ومن ثمة الوصول إلى السلطة، في الوقت الذي كانت فيه الولايات ناقمة على قيادة الخارج بأكملها لأنها كانت تتهمها بعدم القيام بواجبها اتجاهها.⁽³⁾

¹ - علي كافي: المصدر السابق، ص 257.

² - بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص 45.

³ - بوعويزة عبد المالك: المرجع السابق، ص 145.

حيث يشير عبد الرزاق بوحارة إلى أن (ه.أ.ع) سعت لاستقطاب الطلبة وتجنيدهم في جيش الحدود بغية تحضيرهم للاضطلاع بمهام محددة في الجزائر المستقلة، وهذا ما لم يعجب (ج.م.ج.ج) التي رفضت هذا التجنيد⁽¹⁾، ويذكر الرائد عز الدين، أن هيئة الأركان قد تحولت إلى قوة سياسية وعسكرية تتعامل الند للند مع الحكومة المؤقتة وهو ما لم تكن تقبل به هذه الأخيرة، وظلت النار مخفية تحت الرماد، حتى انفجرت الأزمة⁽²⁾ في جوان 1961م بعد أن أسقطت مدفعية جيش التحرير طائرة استطلاعية فرنسية، فوق مركز التدريب ملاق، وأسرت قيادة الأركان الطيار "فريدريك غايار"، بعد أن قفز بمظلته فوق التراب التونسي واتهمة بالتجسس.⁽³⁾

طالبت الحكومة المؤقتة بتسليم الطيار تحت ضغط من الحكومة التونسية، لكن بومدين رفض ذلك، و لكن مع إلحاح الحكومة (م.ج.ج) نتيجة تهديد التونسيين بالتدخل ضد جيش التحرير وقطع التموين عنه، اضطر بومدين إلى تسليم الطيار، وفي 16 جويلية 1961 قدمت هيئة الأركان العامة استقالتها للحكومة المؤقتة، وتوجه القادة إلى ألمانيا لتركوا الجيش دون قيادة وحسب رأي الهشماوي أن هذا يعتبر غلطة، لأنه لا يحق لأي مقاتل أن يستقيل أثناء المعركة⁽⁴⁾، وبعد قرابة شهر من استقالة هيئة الأركان انعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية 9-27 أوت 1961م نتيجة الخلافات، وحول موضوع المفاوضات التي كانت جوهر الخلاف بين الهيئة والحكومة، حيث أن هذه الأخيرة انتهجت سياسة قامت على التنازلات خلاص المفاوضات وقبولها الدخول فيها في الوقت الذي كانت فيه أوضاع الثورة متردية، الأمر الذي جعل هيئة الأركان تدعوا لضرورة إعادة تقويم الثورة للدخول في المفاوضات من موقع قوة.⁽⁵⁾

¹ - بوحارة عبد الرزاق: منابع التحرير أجيال في مواجهة القدر، تر: صالح عبد النوري، دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 143.

² - عز الدين: المصدر السابق، ص 342.

³ - مذكرات الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ص 158.

⁴ - مصطفى الهشماوي: المصدر السابق، ص 141.

⁵ - أحمد مسعود سيد علي: المرجع السابق، ص 30.

إنتهى الاجتماع يوم 27 أوت 1961م بتعيين يوسف بن خدة على رأس الحكومة المؤقتة، ورغم تكوين حكومة جديدة فإن الخلاف الذي كان قائما مع هيئة الأركان العامة ظل مستمرا مع مسيري الهيئة بالنيابة، لكن بالرغم من خطورة هذا الخلاف إلا أنه ظل على مستوى القيادة ولم يكن له تأثير كبير لا على المقاتلين ولا على العاملين في الميدان السياسي.⁽¹⁾

إذن أمام استمرار الصراع ونمو الأزمات بين الحكومة (م.ج.ج) وهيئة الأركان العامة قبل وبعد استقالتها، إلا أن الحكومة واصلت المفاوضات مع فرنسا لتدخل المرحلة الإنتقالية 1962م.

3- تأسيس اللجنة الوزارية للحرب:

بعد الاتفاق على تشكيل هيئة الأركان العامة، وذلك خلال اجتماع المجلس الوطني للثورة المنقضي في 18 جانفي 1960، وكذلك إعادة تشكيل الحكومة المؤقتة، ثم أيضا تشكيل اللجنة الوزارية للحرب، وذلك من أجل الإشراف على هيئة الأركان العامة، حيث تتكون هذه اللجنة من الوزراء الثلاثة وهم: بوصوف، وبن طوبال، وكريم بلقاسم، وهي المسؤولة عن تسيير وقيادة القوات المسلحة، وذلك بواسطة هيئة الأركان العامة، غير أن هدف الباءات الثلاث، من تأسيس اللجنة الوزارية للحرب، هو التضييق على الهيئة، والميولة دون تحولها إلى سلطة عسكرية يصعب التحكم فيها والسيطرة عليها. كما أن اللجنة الوزارية الثلاثية، التي تم استحداثها للإشراف على الهيئة (أ.ع) كانت هي الهيئة الفعلية للقيادة السياسية للثورة، بالإضافة إلى تحول الهيئة إلى قوة سياسية كانت حظوظها قليلة، مقارنة مع الباءات الثلاث في الجهازين التنفيذي والتشريعي للثورة⁽²⁾ لكن حسب يوسف بن خدة فإن هذه اللجنة لم تمارس السلطة المنوطة إليها (الإشراف على هيئة الأركان العامة)، ربما لانشغال أعضائها بمشاكل أخرى، فاستغلت

¹ - مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص ص 144-145.

² - خيثر عبد النور: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية (1954-1962)، رسالة دكتوراه، حباسي الشاوش، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 299.

هيئة الأركان هذه الفرصة لتدعم نفسها⁽¹⁾ وتتحول إلى قوة سياسية وعسكرية⁽²⁾. إذن مع بداية بروز هيئة الأركان كقوة منافسة على السلطة، بدأ يظهر نوع من الصراع على السلطة الذي كان من بين انعكاساته انفجار الأزمة مع الحكومة المؤقتة جوان 1961.⁽³⁾

3-أ/ صراع هيئة الأركان مع اللجنة الوزارية للحرب:

بعد إنشاء هيئة الأركان العامة للجيش، أصبحت تعتبر القوة العسكرية الأولى، كما أنها اعتبرت نفسها المسيطرة الوحيدة على كافة وحدات جيش التحرير الوطني سواء تلك الوحدات المرابطة على الحدود الشرقية أو الغربية، أو تلك المتواجدة بالداخل، وهذا ما يؤكد انتقال السلطة الفعلية من الحكومة المؤقتة إلى هيئة الأركان العامة وليدة جيش التحرير، لكن ثلاثي الحكومة المتمثل في الباءات، تسعى إلى الحد من قوتها العسكرية⁽⁴⁾ وبتداخل الصلاحيات بين هيئة الأركان واللجنة الوزارية للحرب، هذه الأخيرة كان قادتها يتمتعون بنفوذ كبير في ولايتهم الأصلية (بن طوبال في الولاية الثانية، كريم في الولاية الثالثة، بوصوف في الولاية الخامسة)⁽⁵⁾، ظهر الصراع على أشده بين اللجنة والهيئة خاصة بعد منح المجلس (و.ث.ج) كامل الصلاحيات لهواري بومدين⁽⁶⁾.

إن الانتصارات التي حققتها الهيئة، جعلت اللجنة تشعر بأن ذلك يعد طعنه في طرق تسييرها السابقة، فبدأت تسعى لتحجيم صلاحيات هيئة الأركان وبدأت تنشط في إمدادها باحتياجات الجيش، ولم يمر سوى وقت قصير حتى اجتمعت اللجنة الوزارية وأصدرت أمرا إلى الهيئة بنقل مركز قيادتها إلى داخل الجزائر، بقول مصطفى الهشماوي عن هذا الأمر بأنه: "كلمة حق أريد بها باطل"، لأنها تعرف استحالة تنفيذ هذا الأمر من الناحية العملية وبذلك تتعرض الهيئة للتحطيم وهو ليس في صالح الثورة، وأردفت ذلك

¹ - إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص 95.

² - عز الدين: المصدر السابق، ص 342.

³ - علي كافي: المصدر السابق، ص 260.

⁴ - إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص 96.

⁵ - بوعويرة عبد المالك: المرجع السابق، ص 145.

⁶ - حميدة عبد القادر: المصدر السابق، ص 225.

بقرار ثاني بأمر الولايات أن توقف كل اتصال مع هيئة الأركان، وتتصل مباشرة مع الحكومة، كما أصدرت اللجنة أمرا بمنع الهيئة من تجنيد جنود جدد لتعويض ما خسرت في المعارك⁽¹⁾ وحسب محمد حربي أن محور الصراع بينهما تمثل فيما يلي:

-رفض اللجنة الوزارية للحرب أي زيادة في عدد أفراد الجيش معتبرة أنه لا فائدة من تجنيد قوات مرابطة على الحدود مشكلة من اللاجئين الفارين إلى كل من مراكش وتونس، والمعركة الحقيقية ضد الاستعمار تجري بداخل الوطن، غير أن هيئة الأركان عملت على تجنيد الأطباء والطلاب وتحجبت إبعادهم عن الأفكار الوافدة من الخارج وهو ما لقي دعم وزير الشؤون الاجتماعية، وقيادة الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وفيديرالية فرنسا، وهذا ما أدى إلى ترجيح الكفة لهيئة الأركان على حساب اللجنة الوزارية للحرب⁽²⁾.

- يعتبر تشكيل هيئة الأركان العامة أهم حدث عسكري في مسيرة الثورة نظرا لدورها العسكري لكن الاصطدامات التي واجهتها، ونشوب الصراع حول السلطة منعها من تحقيق أهدافها المرسومة، وقد عرقلت اللجنة الوزارية للحرب طريقها في حين كان الهدف من إنشائها هو قيادة هذه الهيئة من أجل النهوض بالثورة التحريرية.

¹ - مصطفى الهشماوي: المصدر السابق، ص 141.

² - محمد حربي: المصدر السابق، ص ص 222-223.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستي هذا الموضوع، توقفت أمام حقائق تاريخية كثيرة، واستخلصت مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- أن الصراع قد ظهر بين قادة الثورة بعد مؤتمر الصومام مباشرة وذلك نتيجة قرار أولوية السياسي عن العسكري.
- يعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة قفزة سياسية نوعية وبالرغم من اكتسابها صفة الشرعية إلا أنها كانت محل صراع وشقاق بين القادة الفاعلين في الثورة التحريرية.
- تعد مؤامرة العموري من أقوى الأسباب التي عجلت بتفجير الحكومة المؤقتة بعد أشهر قليلة من تأسيسها.
- وصول ديغول إلى الحكم، وشروعه في تنفيذ مخططاته القائمة على منع دخول الأسلحة والتضييق على الثورة، عن طريق إضافة خط ثانٍ يدعم خط موريس وهو "خط شال".
- نقص الأسلحة والمثونة أدى إلى احتجاج قادة الولايات، ما عجل باجتماع قادة الداخل.
- تعد حادثة مقتل عميرة علاوة واستقالة وزير الخارجية الأمين دباغين من الأسباب الرئيسية في انعقاد اجتماع العقداء العشر.
- اقتصر الحضور في هذا الاجتماع على العسكريين وفقط دون دعوة جميع أعضاء مجلس الوطني للثورة.
- انتهى الاجتماع إلى مجموعة من القرارات بالرغم من الاختلاف والمشاحنات التي سادت ذلك الاجتماع، من بينها إعادة تنظيم وهيكله جيش التحرير الوطني وكذا طالب العقداء من الحكومة ضرورة معالجة نقص الأسلحة عن طريق التفكير في تحطيم الخطوط المكهربة على الحدود، ونقل العمل المسلح إلى الخارج.
- كما انتهى الاجتماع إلى ضرورة توجيه الدعوة إلى أعضاء المجلس الوطني للثورة للنظر في الأزمات الخطيرة التي تمر بها الثورة والحكومة المؤقتة.
- يعتبر اجتماع المجلس الوطني للثورة أهم انعكاس، حيث تم التأكيد فيه على قرارات اجتماع العقداء.

- كما يعتبر إنشاء هيئة الأركان العامة بقيادة هواري بومدين أهم حدث عسكري في مسيرة الثورة حيث لعبت دورا هاما في توحيد جيش الحدود وتنظيمه.
 - منذ ظهور (ه.أ.ع) كقوة سياسية وعسكرية دخلت في صراع حاد مع الحكومة المؤقتة بحيث كل طرف كان يتهم الآخر بتقاعسه في أداء مهامه الثورية.
 - استحداث اللجنة الوزارية للحرب من طرف الباءات الثلاث في محاولة منهم في السيطرة على هيئة الأركان العامة، والحد من قوتها العسكرية.
- إذن كحوصلة للموضوع فاجتماع العقداء العشر بتونس كان منعرجا حاسما في مسيرة الثورة الجزائرية فقد اعتبر "اجتماع تحضيري" لدورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس، هذا الأخير الذي أكدت مقرراته صفت الدوام والاستمرارية للثورة الجزائرية.

الملاحق

الملحق رقم: 1

أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى: أوت 1956.

عبان رمضان: مكلف بالتنسيق بين الولايات، وبين الداخل والخارج.
كريم بلقاسم: مكلف بالعمل العسكري.

العربي بن مهيدي: مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن.

سعد دحلب: مسؤول عن صحيفة المجاهد والدعاية.

يوسف بن خدة: مكلف بالإعلام، والاتجاهات بإتحادات الطلبة والعمال.⁽¹⁾

¹ - سعد دحلب: مصدر سابق ص 71.

الملحق رقم : 2

أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية

(19 سبتمبر 1958 – جويلية 1959).

عباس فرحات: رئيسا.

كريم بلقاسم: نائب رئيس ووزير القوات المسلحة.

أحمد بن بلة: نائب الرئيس.

لخضر بن طوبال: وزير الداخلية.

عبد الحفيظ صوف: وزير العلاقات والاتصالات.

د لمين دباغين: وزير الشؤون الخارجية.

محمود الشريف: وزير التسليح.

عبد الحميد مهري: وزير الشؤون "شمال إفريقيا".

د. أحمد فرانسيس: وزير المالية.

محمد يزيد: وزير الإعلام.

محمد بوضياف: وزير الدولة.

حسين آيت حمودة: وزير الدولة.

محمد خيضر: وزير الدولة.

رابح بيطاط: وزير الدولة.

لمين خان: كاتب دولة (الولاية الثانية).

همر أو صديق: كاتب دولة (الولاية الرابعة).

مصطفى أسطنبول: كاتب دولة (ممثّل لناحية وهران).⁽²⁾

² - سعد دحلب: المصدر السابق، ص ص 78-79.

الملحق رقم: 3

ثاني تشكيلة للحكومة (م.ج.ج) (1960/06/18-1961/8/1).

عباس فرحات: رئيس.

كريم بلقاسم: نائب الرئيس ووزير الشؤون الخارجية.

بن بلة: نائب الرئيس.

بوضياف: نائي الرئيس.

بن طوبال: وزير الداخلية.

بوصوف: وزير الاتصالات والمخابرات.

أحمد فرنسيس: وزير المالية.

مهري: وزير الشؤون الاجتماعية.

يزيد: وزير الإعلام.

محمدي السعيد: وزير دولة.

خيضر: وزير دولة.

آيت أحمد: وزير دولة.

رابح بيطاط: وزير دولة. (3)

³ - سعد دحلب: المصدر السابق، ص ص 78-79.

الملحق رقم (4): رسالة استقالة وزير الخارجية الأمين دباغين

تونس في 2 أكتوبر 1959

إلى السادة:

رئيس مجلس الوزراء، نائب رئيس مجلس الوزراء.

السادة الوزراء ونواب كتاب الدولة

السادة مندوبي الداخل

إن خلافات حول قضايا مبدئية وملهجية، بالإضافة إلى اشكالات عديدة ازدادت عنفاً أكثر فأكثر، قد دفعتني إلى تقديم استقالتي كتابياً بتاريخ 15 مارس 1959. وقد رجاني بعضهم ألا أعلن هذه الاستقالة وأن أوصل ممارسة الأعمال العادية في انتظار اجتماع مع ممثل الداخل.

وبما أن هذا الاجتماع قد تأخر انعقاده، وممارسة الأعمال العادية تجاوزت الأجل المعقول بالنسبة للمسير الحسن لمصالح الوزارة.

أثناء ذلك جاء بيان ديغول، وهو ما دفعني إلى القدوم إلى تونس بمبادرتي: الشخصية، وهذا للأسباب التالية:

1- منع العدو من كشف التعرف على اختلافاتنا وإنشاقاتنا.

2- تقديم وجهة نظري حول نوعية الرد المناسب على هذا البيان.

وبما أنني شاركت في عدة اجتماعات للحكومة (خلال أحداها طلب مني التوقيع على بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية)، وحضرت رسمياً المؤتمر الصحفي يوم 28 سبتمبر في فتندق ماجيستيك للإعلان عن هذا البيان، وسمادتي الاعتقاد أنه نظراً للوضع السياسي الذي إحداشه موقفنا الجديد الذي يعلق انتصار الشعب الجزائري ويربطه بنتائج الاستفتاء، كان من الضروري أكثر من أي وقت مضى.

++

التقدم جبهة موحدة للمعركة الدبلوماسية والسياسية الصعبة التي ستقوم بيننا وفرنسا سواء في هيئة الأمم المتحدة أو عندنا في الجزائر في صورة التفاوض حول إيقاف القتال وقد يشمل ذلك حتى تنظيم الاستفتاء.

وأرى أنه أمام هذه الوضعية فإن جميع الخصومات والخلافات - مهما كانت طبيعتها والتي فرقت بيننا في الماضي أصبحت ثانوية بالنظر إلى الوحدة المقدسة وضرورة بعث وإعادة الثقة والحماس الذين يهما فقط نضمن غدا الانتصار السياسي. بهذه الروح والاعتقاد قدمت إلى تونس، إلا أنني ألاحظ أن عدة اجتماعات للحكومة قد انعقدت في هذه الأيام الأخيرة دون أن أستدعى.

وهذه الحالة، بالإضافة إلى أنها تديم الالتباس الذي يجعل كلا من الشعب الجزائري والرأي العام العالمي يعتقدون أنني مسؤول عن الشؤون الخارجية، في حين أنني مبعد تماما، على الأقل منذ 15 مارس 1959، كل هذا يبرهن أن متطلبات الثقة والوحدة والحماس التي أشرت إليها أعلاه، لم تؤخذ بعد بعين الاعتبار.

لهذه الأسباب أرى أنه من واجبي، وفي المصلحة العليا للشعب الجزائري الذي هو بالنسبة إلى فوق جميع الاعتبارات، أن اعرض عليكم النقاط التالية:

(1) نظرا إلى أننا تخليتنا تباعا (على التوالي) على شروط الاستقلال قبل أية مفاوضات، ثم تخلينا عن مبدأ التفاوض للوصول إلى الاستقلال وفي الأخير عن التفاوض بين حكومة وحكومة دون جدول أعمال مسبق لتصل إلى قبول مبدأ تقرير المصير كل ذلك ليس - في العاجل على الأقل - إلا تحويل محض، كامل ولا رجعة فيه، للمعركة العسكرية إلى معركة سياسية.

(2) أن حرب التحرير الذي تتواصل تحت إشراف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لن تصبح في الوقت الراهن إلا وسيلة ضغط على العدو لدفعه بأكثر سرعة ممكنة لخوض المعركة التي أعلننا موقفنا بشأنها نهائيا.

وعليه فإن متطلبات النصر تصبح واضحة:

أ) وبما أن انتصار الشعب الجزائري، وبعبارة أخرى الاستقلال، مرهون في نهاية المطاف بنتيجة معركة سياسية تجري على الأرض الجزائرية، فإن هذا النصر لن يتحقق إلا إذا عاد وساد جو الثقة والإيمان والحماس كما كان في أول نوفمبر 1954، ليس فقط في داخل الوطن ولكن أيضا لدى جميع الجزائريين، لاجئين كانوا أو مسؤولين، على جميع مستويات الجهاز المسير.

ولبلوغ هذا الهدف، فإن كل سوء تفاهم يجب أن يتبدد، وجميع الخلافات - مهما كانت طبيعتها ونوعها وعلى جميع المستويات - التي برزت في الماضي يجب التغلب عليها، كما يجب دراسة الإجراءات، والتدابير للقضاء على جميع أسباب سوء التفاهم والضعف والعداوة، والمخلفات التي لا بد منها في كل حرب تحريرية، كل هذا لضمان أكثر لانسجام وإجماع الشعب الجزائري، الشرطين الضروريين للانتصار في المعركة السياسية التي تنتظرنا.

(2) إن حرب التحرير يجب أن تتواصل بكثافة أكثر من أي وقت مضى. والخطأ هو الاعتقاد أن ديغول بإفضائه بكلمة تقرير المصير، وانها تصبح حقيقة لمجرد أننا قبلناها. العكس هو الصحيح، ان علينا أن تكسب تقرير المصير في الميدان. ولأجل هذا علينا أن تضرب في الميدان كل امكانياتنا القتالية، وهذه الامكانيات لا يمكن أن تستعمل بفعالية إلا اذا كانت الحكومة القائمة بتسيير الكفاح المسلح، تقترب أو تستقر على مسرح العمليات. وهذا ما يعمل على رفع معنويات المجاهد وتعزيز سلطة القيادة.

هذه في نظري المبادئ العامة التي تدير وتنظم موقفا في الظروف الراهنة. بقي علي أن أثير الانتباه إلى مشكل يتعلق في نفس الوقت بقضية جوهرية وتكتيكية. فالشعب الجزائري حمل السلاح ليكسب سيادته مئات الآلاف من الجزائريين سقطوا في سبيل هذه القضية. وهو لن يقبل بأي حل آخر غير الاستقلال. وهذا الاستقلال محقق، بحول الله، اذا ما تحصلنا على أن تقرير المصير يصبح حقيقيا، وبشرط أن تأخذ بعين الاعتبار المبادئ العامة المذكورة أعلاه.

خطأ تكتيكي واحد يمكن أن يضيع علينا النصر. هذا الخطأ يتطلب إلا نبقي متشبثين بمواقفنا كما حددت في بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. أن الفرنسيين في الساعة الراهنة - حفاظا على مواقعهم في الجزائر، من مصلحتهم أكثر. التفاوض على حل شامل، أما مباشرة أو بواسطة مسخرين، مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كما هي أو كسلطة عملية للثورة. وبذلك يتخلصون من قرار الاستقلال الكامل للشعب الجزائري في صورة تطبيق نزيه عادل وفعال لتقرير المصير. ومن اجل هذا يمكن أن يضارب الفرنسيون على الانشقاق المفترض داخل الجهاز الجزائري المسير وخاصة على غريزة البقاء التي يفترضون وجودها في كل جهاز سلطوي. كل مفاوضة مع الفرنسيين

يجب أن يكون موضوعها فقط تنظيم طرق تقرير المصير مع الضمانات - بمختلف أنواعها - المتعلقة بصدق وحرية التصويت المحتمل، بطبيعة الحال إلا يبعد تقرير المصير - مهما كان - اختيار الاستقلال.

ومهما يكن، فإن جيش التحرير الوطني - في صورة تجميعه - لا يمكن أبدا حله أو تجريده من السلاح، يجب أن يبقى - بالنسبة إلى الشعب الجزائري - الضمان الأسمى ضد كل مناورة سيئة النية أو تغرير وتضليل من طرف الفرنسيين، والتي قد لا نتقطن لها في الوقت المناسب.

أرجو أن تكون مفيدة لكم وذات منفعة.

وختاما لا يسعني إلا أن أُلح مرة أخرى على ضرورة خلق جو من الوحدة والثقة والحماس، الضمان الوحيد للنصر في المعركة الشاقة المعلنة. بهذه الروح التحقت بتونس، وأنا متأكد أنني قمت بعمل ايجابي.

وبهذه الروح أيضا انا باق، مستعدا لخدمة قضية شعبي حسب إمكانياتي وحسب الإمكانيات التي يمكن أن تمنح لي.⁽⁴⁾

الإمضاء الدكتور الأمين محمد دباغين.

⁴ - علي كافي: مصدر سابق، ص ص 237-240

الملحق رقم (5): رسائل تبرير الإستقالة

الحكومة المؤقتة

للجمهورية الجزائرية

وزارة الشؤون الخارجية

القاهرة في 17 نوفمبر 1959

السادة: رئيس مجلس الوزراء

ونائب الرئيس

والسادة: الوزراء وكتاب الدولة

بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومندوبو الداخل.

تونس

السيد الوزير.

إن التطورات الأخيرة للقضية الجزائرية - خاصة بعد تصريح 10 نوفمبر 1959، للجنرال ديغول - تتطلب مني الاعتبارات والملاحظات التالية التي بإمكانها - وهذا أمني - أن تكون مفيدة لاختيار الطريق الملائم في الوضعية الراهنة.

قبل كل شيء أذكركم ببعض السوابق التاريخية المؤسفة والمزعجة المتعلقة بالمفاوضات بين فرنسا والبلدان المكافحة من أجل حريتها (سوريا، الفيتنام، تونس). فهذه الدول بعد أن كافحت بكل شجاعة وبطولة وجدت نفسها مدفوعة إلى إيقاف القتال، لأنها توصلت إلى اتفاق سياسي مع الفرنسيين ولكن ما أن طبق إيقاف القتال حتى سارع الفرنسيون إلى استرجاع ما سبق أن قدموه، وبالتالي استرجعوا باليمنى ما قدمته اليد اليسرى (قضية المعاهدة التي لم يصدق عليها البرلمان الفرنسي - قضية شنقيق بدرجة أقل - ومثال مخلفات ندوة فونتان بلو في قضية هوشي ميته).

ينتج أن قضية الضمانات والحالة هذه قضية أساسية وجوهرية، وبالتالي أنني أرى. أن إيقاف القتال لا يمكن توقعه إلا بعد أن نحقق جميع الضمانات حتى تكون المرحلة المحصل عليها في نهاية المعارك.

1- مرحلة ايجابية، أي في اتجاه التحرر الوطني.

2) أن تكون لا رجعة فيها.

(3) بإمكانها أن تشكل سبيلا تمكن الشعب الجزائري من الحصول على استقلاله التام، بعد زمن معقول تفرضه تحويل وسائل السيادة.

وهذه الشروط لا يمكن أن تتحقق إلا إذا أعطيت لنا الضمانات الآتية:

(1) أن يقبل الفرنسيون بتحديد مضبوط وسليم لتقرير المصير يتضمن إمكانية الحصول على الاستقلال التام مع الوحدة الترابية للجزائر.

(2) ضمانات نزيهة للحرية وانعدام أي ضغوط بشأن تطبيق تقرير المصير.

(3) يجب أن يبقى جيش التحرير الوطني على أهبة الاستعداد، موزعا على مواقع استراتيجية، صالحة لحرب العصابات مثل حربنا، وهنا أرجع إلى خطأ ارتكبته في إحدى برقيات السابقة والذي نص على تجميع جيش التحرير الوطني وإن بقي على استعداد للحرب. وبالفعل فإن الجيش المتكون من مقاومين لا يمكن ولا يجنب أن يكون مجمعا، وإلا أصبح هدفا مميذا لوحدات العدو. أن إيقاف القتال يجب أن يكون في نظرنا هو فقط إيقاف نشاط جيش التحرير الوطني في الجبال في الوقت الذي يعلن عنه. وإن تجربة اخواننا المغاربة الذين واجهوا مشكلا مشابها لهو عبارة لنا.

(4) قبل الأمر بإيقاف القتال وتحويل المعركة العسكرية الى معركة سياسية يجب السهر بدقة وعناية على أن تكون الوسيلة التي تمكن الشعب الجزائري من كسب المعركة السياسية. وسيلة فعالة تمسك بزمامها.

وبما أن هذه الوسيلة هي جبهة التحرير الوطني، فإنه من المهم إذا تزويدها بعقيدة ولو مختصرة، ولكنها محددة مضبوطة وسهلة يستوعبها الجميع وجديرة.

بالمحافظة على الوحدة على الأقل إلى انتصار الاستفتاء. ولهذا من الأجدر المحافظة وتعزيز الانسجام داخل جبهة التحرير الوطني، لإقامة تنسيق بين جميع عناصر جبهة التحرير الوطني مهما كان مصدر وأصل تلك العناصر، وذلك بالترفع فوق كل سوء تفاهم وجميع الخلافات والتنافرات التي برزت في صفوف جبهة التحرير الوطني منذ فاتح نوفمبر 1954، الى يومنا هذا، وإعادة خلق جو من الحماس والوحدة والإيمان كما كانت في مطلع الثورة.

وفي الخلاصة، فإننا إذا ما حصلنا من الفرنسيين زيادة على تحديد نزيه لتقرير المصير و ضمانات تصويت حر، وإذا ما توصلنا أيضا إلى عدم تجريد جيش التحرير الوطني من

السلاح، وعدم تجميعه، ولكن فقط ان يكون عديم النشاط وقت ايقاف القتال، واخيرا اذا ما تمكنا من جعل جبهة التحرير الوطني وسيلة جدية بكسب المعركة السياسية للاستفتاء، عندئذ يمكننا ان نعتبر المرحلة المحققة مرحلة ايجابية ولا رجعة فيها. ومثل هذه المرحلة يمكن ان تكون قاعدة وأساسا لتحقيق الاستقلال الوطني إذا ما بقيت جبهة التحرير الوطني أداة منسجمة، منضبطة ومتكيفة بدقة مع هدفها. وهذه الاعتبارات تستدعي ضرورة التدبر منذ الآن في التعليمات الجديدة التي على جبهة التحرير الوطني ان تطبقها سرعان ما تتجح معركة الاستفتاء.

هذه هي الشروط التي يجب تحقيقها، حتى يكون إيقاف القتال كما توقعناه، دون المخاطرة بمكاسب الشعب الجزائري التي حصل عليها بتضحياته الجسيمة التي تحملها إلى يومنا هذا.

فبعد هذا فإنه من الواضح أنه من المصلحة العليا أن تتحقق هذه الشروط في أقرب الآجال، وللوصول إلى ذلك علينا:

- 1- على الصعيد العسكري.
- تكثيف العمليات العسكرية.
- الإرسال إلى الداخل بكتائب للتموين والذخيرة وغيرها
- ممارسة ضغط عسكري متواصل على المنشآت والتحصينات الدفاعية الفرنسية على طول الحدود التونسية وإذا أمكن العمل على عزل هذه التحصينات بالطلقات للقارية المكثفة، إذا ما أعيدت إلينا الذخيرة المكدسة لدى التونسيين (عمليات من نوع عين الزانة بحجم أكبر).

- 2- على الصعيد الدبلوماسي.
- تجنيد جميع البعثات الدبلوماسية الصديقة في الأمم المتحدة، بغية الحصول صريح لتقرير المصير.

- 3- على الصعيد الاحتياطي السياسي - الاستراتيجي.
- التجنيد الأقصى للرأي العام العربي بالتوجه إلى المقاومين المتطوعين وبإيقاف تزويد فرنسا بالبترول العربي، بطريقة تدفع البلدان العربية إلى باب الشريك في الحرب. وهذا ما

يمكن من إثارة خوف حقيقي من أن ينتشر النزاع الجزائري إلى مجموع الشرق الأوسط كما أوشك أن يقع إبان الغزو الثلاثي على السويس.

وهذا يشكل أيضا وسيلة ضغط هامة، حيث الاتجاه الراهن إلى الانفراج اللب ولي الذي تطبعه ندوات القمة المختلفة، وبعض الاجتماعات الدولية. انه لمن المهم أن نذكر بهذا الشأن أن كلمة تقرير المصير لم يصرح بها ديغول إلا بعد ضغط القوات الغربية الراغبة في إطفاء الحرب الجزائرية حيث أن الإصرار على مواصلتها يعرض مصالحها للخطر في العالم الأفرو - آسيوي.

هذه الوسائل الثلاثة الضاغطة - مجتمعة - يكون بإمكانها الإسراع بأن يعتمد ديغول تحديد أنسب لتقرير المصير كما نتمناه، أي إشراك اختيار الاستقلال التام بالوحدة الترابية والمفاوضات بين حكومة وحكومة بشأن إيقاف القتال.

وبالفعل فان موقف فرنسا ليس اقل صعوبة من موقفنا. ويكفي أن نستعرض الخط البياني لتصريحات ديغول منذ منح سالم الشجعان إلى تصريح 10 نوفمبر 1959، لنتبين أن هذه التصريحات تزداد ايجابية رغم بعض التراجعات - من حين لآخر - بغية تهدئة المعمرين والجيش الفرنسي في الجزائر، ومع ذلك فان ديغول لا يجهل مشكلة من مشاكلنا.

والخلاصة هي أن ديغول ملتزم برزنامة وهو مجبر بطريقة أو بأخرى على إقرار السلم بسرعة، وبالتالي فهو مدفوع إلى السلم برضوخه إلى بعض شروطنا.

وفي الختام أثير عنايتكم إلى اعتبارين اثنين:

1- إذا كانت هنالك من ضرورة ملحة في أي مرحلة من مراحل كفاحنا، فهي التي تتطلب إعادة خلق جو الوحدة والانسجام والحماس، والقضاء على الشك حتى تبقى جبهة التحرير الوطني كتلة متناسقة يقضي فيها على جميع إمكانيات تجمع التيارات والاتجاهات الماضية والراهنة.

وهكذا وبالنسبة للمعركة الاستفتاء مثلا يجب أن يكون لجميع الجزائريين نفس رد الفعل ونفس الكلمات ونفس المواقف أمام العالم الخارجي وأمام فرنسا. وفي هذه الحالة فان أي اختلاف مهما كان نوعه في موقف الجزائريين يمكن أن تكون له عواقب وخيمة. يجب أن تكون بجميع الوسائل جبهة مترابطة في المعركة الحاسمة للاستفتاء.

2 - في أي ظرف كان، وللحوار مع فرنسا يجب أن تكون دوما في الوضعية الحسنة، وهذا ما كنا قد حصلنا على الورقة الدبلوماسية الناجحة التي تتطلبها لائحة الامم المتحدة بالمفاهيم والمعاني المذكورة أعلاه، وإذا ما تحركنا تجاه البلاد العربية بطريقة تجعلها تبدو وكأنها على أهبة الاندفاع معنا بقوة إلى غاية عتبة المشاركة الفعلية. وتفضلوا السيد الوزير، بقبول أصدق مشاعري⁽⁵⁾

الدكتور: محمد الأمين دباغين.

⁵ - علي كافي: مصدر سابق، ص ص 240-243.

قائمة المصادر والمراجع

I- المصادر:

المذكرات الشخصية:

1. بورقعة لخضر: مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على إغتيال الثورة، ط2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، 2000.
2. بن جديد الشاذلي: مذكرات الشاذلي بن جديد (1929-1979)، ج1، تحرير: بوباكير عبد العزيز، بيروت، 1982.
3. بن عمر مصطفى: الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
4. بن معلم حسين: مذكرات اللواء حسين بن معلم، حرب التحرير الوطنية، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، ج1، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
5. الزيري الطاهر: مذكرات آخر قادة الاوراس التاريخ بين (1929-1962) منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008.
6. سعيداني الطاهر: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، شركة الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001.
7. صايكي محمد: مذكرات النقيب محمد صايكي، شهادة تائر من قلب الجزائر، تحرير، محفوظ البزدي، ط2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
8. كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.
9. مرادة مصطفى ابن النوي: مذكرات الرائد مصطفى مرادة، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، إعداد مسعود فلوسي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003.

الكتب:

10. بن خدة بن يوسف: شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004.
11. بوحارة عبد الرزاق: منابع التحرير أجيال في مواجهة القدر، تر: صالح عبد النوري، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

12. تقيّة محمد: الثورة الجزائرية، المصدر الرمز المال، تر: عبد السلام لعزيري، دار القصة للطباعة والنشر، الجزائر.
13. حربي محمد: جبهة التحرير الوطني "الأسطورة والواقع" الجزائر 1954-1962م، دار الكلمة، لبنان، 1983.
14. دحلب سعد: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر.
15. الديب فتحي: عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990م.
16. شارل ديغول: مذكرات الأمل التجديد 1958-1962، عوידات للنشر والطباعة.
17. زروال محمد: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجاً-، البساتين، بئر مراد راييس.
18. عز الدين: الفلاحة، تق: مراد أوصديق، تر: جمال شعلال، موفم للنشر، الجزائر، 2011.
19. قداش محفوظ: وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الأمة، الجزائر، 2014.
20. قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار العثمانية، الجزائر، 1991.
21. (--) : ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار العثمانية، الجزائر، 1991.
22. (--) : ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار العثمانية، الجزائر، 1991.
23. مداسي محمد العربي: مغربلو الرمال -الأوراس- النمامشة (1954-1959م)، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر، الجزائر، 2011.
24. المدني أحمد توفيق: حياة كفاح (مذكرات)، ج3، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2010.
25. ملاح عمار: قادة جيش التحرير الوطني الولاية الأولى، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2012.
26. الهشماوي مصطفى: جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010.

27. ولد حسين محمد الشريف: من المقاومة إلى الحرب من أجل الإستقلال (1830-1962م)، دار القصبة، الجزائر، 2010.

المصادر باللغة الفرنسية:

28. Le MLG (Ministère de l'armement et des L'aisions Générales), Abdelhafidh boussouf ou la Stratégie ou service de la revolution, gharmata édition, Alger, 2014.

المراجع:

29. احداث زهير: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962م، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.

30. ازغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور لثورة التحرير الوطني، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989م.

31. بوجلال عمار: حواجز الموت (1959-1975) الجبهة المنسية، تر: زينب قبي، دار غرناطة.

32. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار العرب الإسلامي، لبنان، 1997م.

33. بوعزيز يحي: الثورة في الولاية الثالثة (54-62)، دار الأمة، الجزائر، 2010.

34. بوقويرة لمياء: تطور الثورة التحريرية الجزائرية والإستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها (1958-1959)، دار الهدى، الجزائر.

35. تميم آسيا : الشخصيات الجزائرية (100 شخصية)، دار المسلك، الجزائر، 2008.

36. حميدة عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

37. الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1992)، ج2، دار هومة، الجزائر، 2000م.

38. شنبوب محمد: إجتماع العقدا العشر، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013.

39. شوقي عبد الكريم: دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954م، دار هومة، الجزائر، 2013م.

40. عباس محمد: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962م)، ط1، دار القصبية، الجزائر، 2007م.
41. (-----): رواد الوطنية (شهادة 28 شخصية وطنية)، دار هومة للنشر، الجزائر، 2007.
42. (-----): فصول من ملحمة التحرير، فرسان الحرية، ج9، دار هومة، الجزائر، 2013.
43. لونيسي إبراهيم: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني (1954-1962)، دار هومة، الجزائر.
44. مقلاتي عبد الله: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، منشورات بلوتوا، قسنطينة-الجزائر، 2009.
45. وزارة المجاهدين: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1959-1962م)، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2001.
46. وهيبة سعيدي: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962م)، دار المعرفة، الجزائر.
- الجرائد والمجلات:**
47. مجلة أول نوفمبر (لسان لمنظمة الوطنية للمجاهدين)، العدد 175، أفريل 2011، الموافق لجمادي الأول 1432.
48. جريدة المجاهد: العدد 56، 30/11/1959م.
49. جريدة المجاهد: العدد 59، 5/2/1960م.
50. جريدة المجاهد: العدد 34، 25/04/1961م.
51. جريدة المجاهد: العدد 102، 14/8/1961م.
- الرسائل الجامعية:**
52. بوعوييرة عبد المالك: العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية، رسالة ماجستير، شاوش عباسي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، (2006/2005).

53. خيثر عبد النور: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية (1954-1962)، رسالة دكتوراه، حباشي الشاوش، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

54. سيد علي احمد مسعود: تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960-1961)، رسالة ماجستير، محمد العربي الزبيري، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، الجزائر.

الموسوعات:

55. جاسر محمد عبد الغني: موسوعة مشاهير وعظماء وشخصيات من التاريخ، ط1، دار البرهان، القاهرة، 2008.

القواميس:

56. Achour cheurfi: Dictionnaire de la revolution Algérienne, 1954-1962, casabah éditions, Alger, 2009.

الفهارس

فهرس الأعلام

أ		عمار قرام	11
أحمد بن بلة	6	عبد الحفيظ بوصوف	8، 10، 19، 21، 22، 23، 27، 28، 29، 30، 33، 34، 41، 43، 44، 49، 50
أحمد بوقرة	19، 20	عبد المالك تمام	37
أحمد توفيق المدني	ج، 10، 23، 24، 25، 36، 37	عز الدين	18، 46، 48
أحمد عواشرية	9، 11	علي كافي	ب، 10، 17، 19، 26، 31، 33، 34، 35
أحمد نواورة	9، 11	عميرة	د، 23، 24، 25، 27، 37، 53
الأمين دباغين	د، 8، 21، 23، 24، 25، 27، 33، 36، 37، 53	عمبروش آيت حمودة	8، 21، 32
ايدير	28، 29	ف	
ب		فتحي ديب	6، 9، 10، 17
بلهوشات	9، 11	ك	
بن يوسف بن خدة	30، 35، 41، 47، 49	كريم بلقاسم	6، 8، 10، 11، 16، 24، 25، 27، 28، 29، 31، 33، 41، 44، 49
ح		ل	
الحاج لخضر	18، 31	لخضر بن طوبال	30، 41
س		لخضر بورقعة	ب، 19، 20، 21
سعد دحلب	38، 40	لطفي	19، 29، 31، 32
السعيد يازوران	32	م	
سي الحواس	18، 21، 32	محمد لعموري	ب، ج، 9، 10، 11، 23، 27، 46، 53
ش		محمد بجاوي	37
شارل ديغول	أ، د، 8، 13، 14، 15، 20، 27، 37، 40، 41، 53	محمود شريف	9، 10، 11، 27، 37، 41
شال موريس	أ، 15، 16، 17، 29، 33، 53	هـ	
ص		هوارى بومدين	11، 16، 30، 44، 45، 50، 54
الصادق دهيليس			
ع			
عبان رمضان			
10، 34			

فهرس الأماكن

أ	
ألمانيا	48
الأوراس	32، 9
ب	
بيروت	23
ت	
تونس	أ، 8، 10، 16، 17، 25، 27، 28، 29، 32، 35، 36، 37، 38، 46، 51، 54
ج	
الجزائر	أ، ب، 8، 16، 20، 31، 38، 40، 42، 46، 47، 48
ط	
طرابلس	د، 35، 40، 42، 44، 47، 54
ف	
فرنسا	8، 13، 17، 37، 41، 42، 43، 49
ق	
القاهرة	9، 21، 23
القبائل	29
قسنطينة	13، 30، 41
م	
مصر	10
المغرب	8، 10، 25، 40، 43
ن	
نمامشة	9

فهرس الموضوعات

أ..... مقدمة

6..... مدخل

الفصل الأول: أوضاع الثورة قبيل الاجتماع 1958

13..... 1/ الوضع الداخلي

13..... 1-أ/ سياسة شارل ديغول للقضاء على الثورة

15..... 1-ب/ المشاكل الداخلية في الولايات

17..... 1-ج/ اجتماع عقدا داخل ديسمبر 1958م

21..... 2/ الوضع الخارجي

21..... 2-أ/ الصراع السياسي داخل الحكومة المؤقتة

22..... 2-ب/ حادثة مقتل عميرة

24..... 2-ج/ استقالة الأمين الدباغين مارس 1959

الفصل الثاني: حيثيات اجتماع العقدا العشر

27..... 1/ الداعون للإجتماع وشروط المشاركة

29..... 2/ المشاركون في الاجتماع

32..... 3/ محاور الاجتماع ومدته

36..... 4/ نتائج الاجتماع وقراراته

الفصل الثالث: انعكاسات اجتماع العقدا على الهيئات القيادية

40..... 1/ اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس (1959-1960)

45..... 2/ تشكيل هيئة الأركان العامة

49..... 3/ تأسيس اللجنة الوزارية للحرب

53..... خاتمة

56..... الملاحق

69..... قائمة المصادر والمراجع

75..... الفهارس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ